الأمم المتحدة A/48/PV.80

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة ٨٠
الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٢٥
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ياسين (السودان)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة: مشروع قرار (A/49/L.49)

السيد هنزه (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد النمسا هذا البيان.

وقد قام المؤتمر الدولي الثاني المعني بالنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، المعقود في ماناغوا بنيكاراغوا، في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه من هذا العام، باعتماد وثيقتين هامتين، وهما إعلان ماناغوا وخطة العمل، اللذان أيدتهما ٤٧ دولة. وهذا يدلل مرة أخرى على عمق تغلغل فكرة الديمقراطية التعددية في أنحاء العالم. وشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل عمل هذا المؤتمر الهام بتقديم مساهمة تزيد على ٠٠٠ ١٢٠ دولار أمريكي.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي على الدوام التطور باتجاه التعددية السياسية والديمقراطية. هذا التطور غيَّر أساس العلاقات الدولية. وحل التعاون محل المجابهة. ونحن نتشاطر القيم المشتركة للتعددية، ومشاركة الجميع في الشؤون السياسية والاحترام الكامل لحقوق الانسان، ونؤيد هدف تعزيز وتشجيع هذه القيم. وانطلاقا من هذه الروح، نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا.

ففي النصف الثاني من الثمانينات، تهاوت الأنظمة العسكرية والديكتاتورية في أمريكا اللاتينية الواحد تلو الآخر، وبدأت البلدان، واحدا بعد الآخر، تتخذ لنفسها أطرا دستورية، مستلهمة لفكرة الديمقراطية التعددية. وفي نهاية الثمانينات، بدأ السيد غورباتشوف، في الاتحاد السوفياتي السابق، تحريك العملية التي أدت في نهاية المطاف الى سقوط النظام السلطوي. وفي نهاية تلك العملية، قامت الديمقراطية في الاتحاد الروسي وفي دول أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق. وحتى قبل ذلك بوقت، قامت بلدان أوروبا الوسطى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87377
9487377

والشرقية بإزالة أنظمة الحزب الواحد، وكان من نتائج ذلك التوحيد السلمي لألمانيا.

وفي بداية الثمانينات تكشف زخم الفكرة الديمقراطية في افريقيا، وفي آسيا، ازداد عدد البلدان التي أدخلت الديمقراطية المتعددة الأحزاب منذ النصف الثاني من الثمانينات.

ونحن في الاتحاد الأوروبي تابعنا باهتمام وتعاطف كبيرين عملية إقامة الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وآسيا وافريقيا، ونؤيد النظم الديمقراطية الجديدة، أو المستعادة.

إن موقف الاتحاد الأوروبي المتعلق بالأواصر المترابطة التي يشد بعضها بعضا بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية معروف جيدا. ونعتقد أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية، التي تكفل حكم القانون، والنهوض بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ذو أهميـــة قصوى. ونعتقد أن هذه المبادئ لا توسع فقط الفرص أمام المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية ولكن توفر للمجتمع أيضا زخما اقتصاديا.

وندرك إدراكا تاما أن الانتقال الى الديمقراطية ليس يسيرا. فهو لا يتطلب فقط التزام القادة السياسيين، بل، أهم من ذلك، يحتاج الى دعم الشعب. ففي العديد من البلدان صاحب عملية التغيير الى الحكم الديمقراطي عملية إصلاح بعيدة المدى للهياكل الاقتصادية، أناخت بعبئها على أضعف فئات المجتمع على وجه الخصوص. فعلى المدى الطويل، على الديمقراطية أن تدلل على أنها أفضل شكل للحكم وأنها توفر أعظم المنافع لجميع أعضاء المجتمع.

وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فرصا للنجاح في ظل ديمقراطية تقوم على حكم القانون أكثر من الفرص المتاحة في ظل الدكتاتورية حيث لا يمكن انتقاد القرارات السياسية والاقتصادية من جانب البرلمان أو الصحافة الحرة وحيث لا تكون الحكومة تحت ضغط تحقيق النجاح الاقتصادي بغية الفوز بالانتخابات القادمة. وحتى عندما تنتهج النظم غير الديمقراطية سياسات اقتصادية سليمة، قد لا يشعر المستثمرون الأجانب بالتشجيع لأنهم لا يملكون أية ضمانة بألا تعكس هذه النظم فجأة مسار هذه السياسات. وعلى أية حال، ليست المسألة تسهيل الحكم وإنما الاستجابة للرغبات والمصالح المشروعة للشعب. إن حكومة منتخبة فقط عن طريق انتخابات شاملة وحرة ومتساوية وسرية يمكن أن تعتبر نفسها حكومة شرعية مؤهلة لممارسة السلطة السياسية.

وهنا في الأمم المتحدة يمكننا أن نشهد من يوم ليوم الى أي مدى غير التطور الديمقراطي طابع العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى أن العيش في مجتمع من الديمقراطيات يحمل معه بعض الالتزامات. فمن خلال مشاركتنا والتزامنا علينا جميعا أن نعزز النظم الديمقراطية ونساعدها في تطورها وفي إنشائها لنظام قضائي قادر على أداء وظائفه. ويعي الاتحاد الأوروبي هذه الالتزامات. وبغية الوفاء بها، نحن على استعداد لمساعدة النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في العملية التي تقوم بها لإقامة الديمقراطية. وأود أن أذكر بأن اللجنة الأوروبية تعمل حاليا على توفير ما يقرب من ٥٠ مليون دولار لتعزيز النظم الديمقراطية. وبالاضافة الى ذلك، يساهم أيضا عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس ثنائي في تحقيق هذا الغرض.

وباسم الاتحاد الأوروبي والنمسا، اسمحو لي أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى لحكومات وشعوب جميع النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة عن أملنا بنجاح جهودها من أجل تعزيز نظمها الديمقراطية. وسنساعدها في الاضطلاع بتلك المهمة.

السيد تشافيس (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف لي حقا أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن جمهورية قيرغيزستان بشأن مسألة لا تتصف بمنتهى الأهمية فحسب، بل أيضا يحسن التوقيت الى أبعد حد.

إن المجتمع العالمي، إذ يقترب الآن مـــن القـــرن الـ ٢١، يجب أن ينهي الألف عام بصفته مجتمعا بشريا يتألف من دول آمنة في سيادتها مترسخة في حكم القانون وفي أشكال ديمقراطية من الحكم الذاتي توفر المساواة في الحرية والفرص للجميع. وتفترض أساسيات الديمقراطية للمجتمع مسبقا الوفاء بجميع الاحتياجات الأساسية لجميع أعضائها. وتتطلب الديمقراطية أيضا مشاركة المواطنين الكاملة في الحكم. وتقع على الأمم المتحدة، بوصفها منظمة المجتمع العالمي، المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف التي

تقضي على أسباب التمييز، والصراعات لا سيما الصراعات العرقية - والتوترات السياسية والدينية، وجميع أشكال العنف ومن ثم الحروب. وبقاء الديمقراطية في بلدان العالم ليس مكفولا اليوم بأية حال، ولذلك يتحمل كل عضو في المجتمع العالمي المسؤولية عن بقائها. وهذه المسؤولية لا يمكن المغالاة في تأكيدها.

لقد قدم الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي في تقريره "خطة للتنمية"، عددا من الاقتراحات الهامة، بما في ذلك إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة، وقيام تعاون أكبر مع مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة المنشأة حديثا، وتمكين المرأة المطلوب بإلحاح، والقضاء على الفقر، والاقتراح الأهم تقريبا وهو إلغاء ديون الدول الأشد فقرا، التي تلقي بثقلها على ميزانيات دول عديدة جدا اليوم. ومع ذلك، كان أهم اقتراح تقدم به إنهاء اعتماد الأمم المتحدة على التبرعات لدعم جهود التنمية. وفيما يتعلق بهذه المسألة الحاسمة، اقترحت جمهورية قيرغيزستان رسميا إنشاء صندوق الأمم المتحدة للهبات. ولقد تكلم سفير نيكاراغوا هذا الصباح عن اقتراح حكومته القاضي بإنشاء صندوق خاص للطوارئ تموله التبرعات التي تأتي من الحكومات. ونحن نؤيد بالكامل اقتراح رئيس نيكاراغوا، ولكن اقتراحنا، مع أنه اقتراح مكمل له، يختلف الى حد كبير.

فوجود صندوق للأمم المتحدة للهبات، لا تقل ميزانيته عن ٢٠ بليون دولار، يمكن أن يكون مصدر تمويل للتصدي لحالات الطوارئ التي يتحتم وقوعها كل عام لأسباب مختلفة. وسينشأ هذا الصندوق بوصفه مؤسسة دولية للخير، يقتصر تمويلها على مصادر خاصة وليس من تبرعات حكومية على الاطلاق. وسيكون للصندوق ميثاقه ونظامه الأساسي الخاص به، وسيخضع لمجلس ادارته الدولي الذي ينتخب أعضاؤه لشخصهم وليس كممثلين لأية دولة أو مجموعة من الدول. ومع ذلك، ستتمثل فيه جميع القارات. ويمكن لصندوق الهبات هذا أن توصي به الجمعية العامة وتوافق عليه باعتباره استجابة للبيان الملح الذي أدلى به الأمين العام خلال هذه الدورة. وبغية دفع هذه المبادرة الى الأمام، يمكن إنشاء فريق عامل صغير، ويمكن لخطة واقتراح إنشاء صندوق الأمم المتحدة للهبات بصورتهما الأولية أن يكونا جاهزين في وقت معقول. والطريقة الأخرى قد تكون إنشاء صندوق الأمم المتحدة للهبات بصفته مؤسسة مستقلة وخاصة لتقديم الدعم المالي لأعمال المنظمة العالمية. وستعمل المؤسسة خارج آلية منظومة الأمم المتحدة، على غرار مؤسسات خيرية أخرى. والمدخول الذي يتأتى من الصندوق يوهب للأمم المتحدة.

وبالإضافة الى ذلك، تؤيد جمهورية قيرغيزستان تأييدا كاملا مبادرة الـ ٢٠/٢٠ الرامية الى تحقيق الوصول العالمي الى الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل التنمية البشرية المستدامة، التي وافق عليها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وللمبادرة أهداف عالمية نؤيدها تأييدا قويا، ويجب علينا جميعا أن نعمل من أجلها. فهي تتضمن التعليم الأساسي للجميع، مع تأكيد خاص على تعليم النساء والبنات؛ والرعاية الصحية الأساسية للجميع، بما في ذلك التغذية، والصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة؛ والوصول العالمي الى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية؛ والمتطلبات الأساسية لنوعية مقبولة لحياة جميع البشر، بما في ذلك أسباب العيش المستدامة والعمالة المنتجة؛ وإمكانية الحصول على السلف، والأراضي، وتوفير المعلومات للجميع، والملاجئ الكافية؛ والمشاركة الوافرة في الحكم وصنع القرار؛ وحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة للجميع. هذه هي أيضا متطلبات الديمقراطية الحقة.

ويعنى مشروع القرار A/49/L.49 بالنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. والديمقراطية عملية انجازات متواصلة ومجددة. فلقد قال الفيلسوف الفرنسي ارنست رينان إن الديمقراطية هي، مثل الاستفتاء العام اليومي، نتيجة الجهود المشتركة التي يبذلها كل الناس. وبالنسبة الى هانز كيلسين إن الحرية والمساواة هما الفكرتان الأساسيتان للديمقراطية. والديمقراطية، برأي جان - جاك روسو، هي التحول الوجودي والوظيفي للتابع الى مواطن.

ومع ذلك، لعله يجدر بنا أن نتذكر أن "مواطن جنيف"، وهي العبارة التي وقع بها روسو على عقده الاجتماعي الذي كان له أثر طائل على دساتير عدد كبير من النظم الديمقراطية - قال أيضا "إن الديمقراطية لم توجد ولن توجد قط".

ولكننا في قيرغيزستان مقتنعون بأن لدينا في الجمهورية القيرغيزية ديمقراطية بكل معنى الكلمة.

وبهذا المعنى نؤمن بالكلمات الخالدة التي قالها ابراهام لنكولن، وهي أننا، برعاية الله، أمة عاشت في ظل حرية ولدت من جديد. ولها حكومة من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب. ونعي أيضا أن هناك بلدانا أخرى تعيش أوضاعا مماثلة وتعاني مثلنا من صعوبات متزايدة تحتاج وتستحق قدرا كبيرا من المعونة. ولكي تكون هذه المعونة فعالة، لا بد من وجود دراسة وخطة يضطلع بهما على المستوى الدولي، أي الدراسة والخطة المطلوب من الأمين العام في مشروع القرار أن يضطلع بهما فيما يتعلق بالسبل والوسائل.

ومن ثم، تعرب جمهورية قيرغيزستان التي تشارك في تقديم مشروع القرار وتؤيده تأييدا خالصا عن أملها في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد تيليس ريبييرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر البرازيل أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة". وإن بلدي، الذي شارك بنشاط في المؤتمرين الدوليين الأول والثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، يلتزم بمقاصد المؤتمر ويتشاطر أفكاره المتعلقة بتعزيز وتوطيد الديمقراطية النيابية، مع المراعاة الواجبة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الأخرى.

ويحدد دستور البرازيل لعام ١٩٨٨ تحديدا واضحا الإطار السياسي الذي تأسست عليه البرازيل: السيادة، والمواطنة وكرامة الانسان كفرد، والقيم الاجتماعية المتمثلة في العمل والمشروع الحر والتعددية السياسية. هو يؤكد، فضلا عن ذلك، أن السلطة كلها تنبع من الشعب الذي يمارسها عن طريق ممثلين منتخبين أو بشكل مباشر.

والديمقراطية في البرازيل وطيدة الأركان. ونحن نمارس نظاما يكمن فيه الاهتمام بالفرد في صلب ضمير المجتمع. واجراءات حكومتي ترمي الى ضمان أن يكون كل مواطن مزودا بالوسائل الفعالة لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

صحيح أن الديمقراطية أفضل نظام اجتماعي تسعى في ظله الشعوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لا تكفي في حد ذاتها. ففي عالم يلتمس فيه بصورة متزايدة إعطاء بعض القيم الصفة العالمية، لم يحرز تقدم يذكر حتى الآن لتعزيز عالمية الحق في التنمية. ويتعين علينا أن نركز جهودنا على تقوية تضامن المجتمع الدولي بقيم الديمقراطية، وعلى التعاون الدولي من أجل التنمية.

وفي هذا السياق، وحسبما جاء في خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في دولة نيكاراغوا الشقيقة، طلبت الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الى الأمين العام أن يدرس السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل توطيد الديمقراطية. ووفدي يؤيد تلك المبادرة تمام التأييد، ويأمل أن يشارك المجتمع الدولي في ذلك الطلب الموجه الى الأمين العام.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرف وفد بليز ويسره أن يشارك في تقديم مشروع القرار.

كان الاعتقاد سائدا، حتى أقل من عقد مضى، بأن النظم الديمقراطية الأقدم والأكثر رسوخا تتعرض لتهديدات بعيدة الأثر. ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة، تلاشى ذلك الاعتقاد، وتلاشت معه، الى حد بعيد، التلميحات بزوال تلك الديمقراطية. إلا أننا، حتى فيما يتعلق بتلك الديمقراطيات، تعلمنا بعض الدروس المفيدة من خلال المبادرة الرائعة المتمثلة في عقد المؤتمر الدولي للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي نظمته الفلبين، أولا، ثم جمهورية نيكاراغوا مؤخرا.

وقد ذكرنا مؤتمر نيكاراغوا، على وجه التحديد، بأن الديمقراطية مفهوم عضوي، وأنها سلعة هشة. وهي بهذه الصفة معرضة بشكل استثنائي لعاديات الحياة السياسية. وذكرنا أيضا بأن تدهور مستوى المعيشة يهدد بقاء الديمقراطية، حتى في النظم الديمقراطية الراسخة. وذكرنا بوجود تكافل وثيق بين الهيكل الشعبي الرسمي الذي تستند اليه مؤسسات الدولة، وامتلاك جميع المواطنين لسلع المدنية الحديثة وخدماتها ومتعها. ومع انتشار التقلبات الاقتصادية في الوقت الذي نحاول فيه إعادة تشكيل الاستراتيجيات السليمة للتنمية العالمية، أصبح هيكل النظام الديمقراطي أكثر ضعفا. ويزيد من تدهور هذا الوضع ظواهر مثل

الانفجار السكاني المفرط وتفكك النظام الاجتماعي العالمي وتشتته.

ولكون الديمقراطية كالنبتة الهشة التي تحتاج، لكي تترعرع، الى موارد كافية للمواظبة على رعايتها، فإن الآثار المناوئة المترتبة على هذه الظواهر تصبح أشد قسوة في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. هذا علاوة على أن صعوبة الحفاظ على نظام ديمقراطي حقيقي، في العديد من تلك الدول، تزداد حدة بمشاكل ديناميات العصر الحديث. ومن قبيل المفارقة أن بعض هذه المشاكل يعزى الى نجاح الديمقراطية ذاتها. ومن هنا نرى أن اللاجئين والأشخاص المشردين دوليا يحثا عن الديمقراطية والحرية وعن حياة أفضل تجذبهم القوة المغناطيسية لهذا النجاح. وبليز يمكنها أن تشهد على ذلك لأن هؤلاء الأشخاص يمثلون ١٥ في المائة من سكانها.

هذه الهجرة الدولية تشجعها، الى حد ما، سرعة انتقال المعرفة عن طريق وسائل الاعلام الحديثة وتكنولوجيات الاتصال. وقد تعلمنا - وما زلنا في بداية الطريق - أن هذه التكنولوجيات أيضا تسهم أحيانا في وجود نزعة مادية بحتة قد تؤدي الى تشتيت الطاقات والموارد، والى اليأس الناجم عن عدم إشباع الرغبات الجديدة. ويؤكد تراكم الأدلة أن هذه التكنولوجيات وهذا التشتيت واليأس أمور تسهم في تصاعد الانشغال بالعنف الدامي الذي أصبح متفشيا في شوارع الأغلبية العظمى من مدن العالم. يشهد على كلامي هذا تاريخ بلدان، مثل بلدي، لم يدخلها التلفزيون الا قبل ما يزيد قليلا عن العقد.

ولم تكن الظواهر التي أتكلم عنها معروفة قبل ظهور التلفزيون. وفي غضون تلك الفترة القصيرة من الزمن، تغيرت الأحوال. فلهذه التكنولوجيات إمكانية كبيرة وهي تحظى دونما شك بشعبية كبيرة. لكن بدلا من أن تؤدي هذه التكنولوجيات وظيفة البديل الالكتروني من ميدان السوق القديم ودار البلدية تسهم في التقويض السريع للأمن والرضا وهما الشرطان الضروريان لتحقيق الديمقراطية.

ويؤكد وفد بلدي أن المسائل المتصلة بالديمقراطية والمسائل المتعلقة بالتكافل الاقتصادي والاجتماعي تشكل كلها تحديات خطيرة سواء بالنسبة للنظام الدولي أو بالنسبة للقدرات الامتصاصية والإدارية لمنظومتنا الدولية. وهذه المشاكل تدخل بالكامل في نطاق نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومتنا.

لقد أقيمت هذه المنظومة قرب نهاية الحرب العالمية الأخيرة. وفي ذلك الوقت أدت ضخامة التحديات وطبيعتها العالمية الى إدراك أن آليات النظام العالمي ينبغي أن تكون عضوية ومرتبطة بعضها ببعض. ومن هنا وضع الصكوك الرئيسية في عهد الحرب الذي بدأ النظام الحالي التأكيد على التكافل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية. وبالنسبة للديمقراطية نفسها عبرت هذه الصكوك عن الالتزام الواضح بأن تمارس الشعوب حقها في أن تحكم نفسها - وهذا معناه الديمقراطية. كما أكدت هذه الصكوك على استحقاق كل فرد وكل مجتمع للتمتع بالظروف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لبقاء الديمقراطية.

كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر توكيدات قوية مكررة على بعض الأجزاء المنتقاة من هذه الالتزامات المقطوعة وقت الحرب. ويجري التأكيد بصفة خاصة على أهمية الاقتداء بالصيغة الاقتصادية الكلاسيكية، ولا سيما الليبرالية الاقتصادية وعدم التمييز والتكيف. ولكن لا يولى اهتمام كاف لوضع وتطبيق تدابير تجارية وإنمائية تفضيلية خاصة. كما أننا نضع استراتيجيات لا تفي بغرض تخفيف العبء المهلك المترتب على الدين الواقع على أشد الدول فقرا أو الدول المثقلة بالديون بشكل مفرط. ولا تحفز بما فيه الكفاية القدرات التكنولوجية والصناعية المحلية التي تمس الحاجة إليها.

ونظرا الى الطبيعة العضوية لهذه الظواهر فإنها تثقل بكاهلها على الديمقراطية. ويتعرض ذلك الكوكب الهش لخطر أكبر حينما لا يتم التسليم، كما يحدث في كثير من الأحوال، بأن أنماط الديمقراطية لا بد أن تتنوع بقدر تنوع تجمعات الناس العريضة على هذا الكوكب. وعلاوة على هذا، لا يعترف بالقدر الكافي بأن الديمقراطية ما هي إلا نوع من أنواع حقوق الإنسان، وبأن حقوق الإنسان تتألف من عناصر متنوعة، بما في ذلك عناصر ذات طبيعة ثقافية وإنمائية واقتصادية واجتماعية. وندرك الآن أن هذه الشواغل لا تقتصر على ولاية كل دولة. إن مفهوم تكامل حقوق الإنسان موضوع مناسب وكامل لنظامنا الدولي المطلوب منه أن يؤدي دور المسهل والمنسق وحتى الحاكم. وحسبما يؤكد إعلان ماناغوا والمناقشات الدائرة حاليا في لجان

الجمعية ستحفز زيادة التطبيق المتماسك للديمقراطية في أسرة الأمم المتحدة الديمقراطية الفعالة على النطاق العالمي.

ولهذا يدعو وفد بليز الجمعية العامة أن تعتمد هذه المبادرة النبيلة المقدمة من جمهورية نيكاراغوا، وأن تؤيد تعزيز هذه السلعة القيمة في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

السيد فالينسيا رودريغيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفدي أن الجمعية العامة قد وافقت على إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها، وأنها تناقش هذا البند اليوم. ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة الى المجتمع الدولي. لذلك يؤيد وفدي إعلان ماناغوا وخطة العمل المعتمدين في المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في ماناغوا في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وينبغي أن ننطلق من الاعتقاد المسلم به على نطاق واسع بأن الديمقراطية الآن شكل الحكم الذي يفي أكثر من غيره باحتياجات الشعوب، والذي يضمن تنمية تلك الشعوب. ولست بحاجة الى التذكير بأنه تم اختيار طرق مختلفة للتكيف مع الخصائص التقليدية والتاريخية لمختلف الثقافات والحضارات. ونسلم بأنه لا يصح أن يكون هناك شكل واحد للديمقراطية يطبق على جميع الشعوب تطبيقا عشوائيا. فالديمقراطية مفهوم يتطور باستمرار استجابة لمتطلبات السياسة والتاريخ. ولا يمكن لأي بلد حتى البلدان التي تتفاخر بأنها ممثلة النظم الديمقراطية الأعراق وذات البنية الأفضل أن يشير الى النظام الديمقراطي الذي يمكن أن يعتبر الأمثل. فالتقلبات السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي لا يمكن أن يسلم منها أي بلد كثيرا ما يؤدي الى تعطيل المؤسسات الديمقراطية أو الى إضعافها.

وفي هذه الظروف، إن تعزيز وتوطيد الديمقراطية عملية بالغة الصعوبة، وأحيانا صادمة ومؤلمة. ونشهد أمثلة عديدة على هذا حتى في وقتنا الحاضر.

ومع أنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية يمكن تطبيقه عالميا، هناك قيم أساسية يمكن تأكيدها بوصفها أساس العملية التي أشرت إليها توا.

وفي المقام الأول، توجد صلة لا انفصال لها بين القيمتين الساميتين، قيمتي الديمقراطية والحرية. والأساس الحقيقي الوحيد للديمقراطية والتعددية السياسية هو إرادة الشعب المعرب عنها بحرية وسيادة كاملة في صناديق الاقتراع. وهذا يتضمن أيضا الاحترام الكامل للخصائص الأساسية للإنسان والحكم غير المقيد للقانون والتطبيق الكامل لمبدأ تساوي الجميع أمام القانون. وينشأ عن هذا أن جميع الممارسات التمييزية، أيا كان سببها أو ذريعتها، محظورة.

وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية شرطان لا غنى عنهما لأي نظام ديمقراطي حقا. وفي هذا الخصوص، يجب أن نؤكد على مبدأ تقرير المصير، أي حق الشعوب في الاختيار الحر لنظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفي الاستغلال السليم والرشيد والسيادي لمواردها الطبيعية.

وتستتبع الديمقراطية أيضا رفع مستويات المعيشة في المجتمعات التي تجد نفسها غير متمتعة بأية حماية على الإطلاق. ومن ثم، يجب أن تكون مكافحة الفقر المدقع جهدا مشتركا من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. كما أن محاربة الفقر تتضمن كفالة الوصول الواسع النطاق الى التعليم والثقافة والرعاية الصحية وكذلك توفير فرص عمالة أفضل بالنسبة للجميع. وستكون القمة العالمية للتنمية الاجتماعية مدعوة بصفة خاصة الى الاضطلاع بدور هام في هذا السياق.

ولئن كانت أمريكا اللاتينية تمثل الآن صورة تبعث على التفاؤل للديمقراطية التمثيلية، فإن ذلك النظام قد تعرض مع ذلك لقلاقل ومعوقات وتغييرات خطيرة. والى جانب العناصر التي ذكرتها آنفا، والتي لم تؤت ثمارها أو أصيبت بانتكاسات مؤسفة في فترات كثيرة، هناك تهديد آخر للاستقرار الديمقراطي هو التخريب. وهذه الظاهرة خطيرة على نحو استثنائي في بعض البلدان. ويجب أن يكون واضحا تمام الوضوح أن بعض أشكال التخريب، التي يمكن أن تعتبر إرهابا بكل ما يتبعه من عواقب، تعرض للخطر الحقوق الأساسية لبني البشر وتلحق الضرر بالديمقراطية وصون السلم.

ويجب أن نضيف الى كل ذلك الظواهر الخطيرة الناجمة عن الاتجار على نحو إجرامي بالعقاقير

المخدرة والفساد المستشري الذي يكاد يتخذ شكلا مؤسسيا والذي يقوض، في بعض الحالات الأسس الأخلاقية والاقتصادية للمجتمع.

هذا يفضي بنا مرة أخرى الى التذكير بالرابطة الأساسية بين النهوض بالديمقراطية والتنمية المستدامة والسلم. فهذه المفاهيم كلها مترابطة ترابطا وثيقا، ومن ثم، يجب إحراز التقدم في وقت واحد بالنسبة لها جميعا. ومما لا شك فيه أن التنمية هي الضمان للممارسة الكاملة للديمقراطية.

والخلاصة هي أننا نعتقد أن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها ينبغي أن يتحققا على أساس احترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتقيد الصارم بما تعهدت به الحكومات من التزامات بموجب الصكوك الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وختاما، تجدر الإشارة الى أن الهدف النبيل، هدف النهوض بالديمقراطية وتوطيدها، يتطلب التضامن وبذل جهود كبيرة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي. وهذا الهدف يمكن أن يتحقق على نحو أكثر اتساقا وتوافقا عن طريق آلية الأمم المتحدة الموجودة حاليا.

السيد كايكوباد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نعيش في عصر يتزايد فيه انتصار المثل العليا للديمقراطية. فنضالات الشعوب الطويلة المضنية قد بلغت ذروتها بتحقيق الديمقراطية في مناطق واقعة في جميع أرجاء العالم. فها هي النظم الديمقراطية تزداد أعدادها زيادة كثيرة. والطغيان والفاشيستية يبدوان من كوابيس الماضي.

وهذا هو وقت الفرح والحبور؛ ومع ذلك، يوجد إحساس عميق ينذر بالشر ـ قلق متفش خوفا من أن يعكس اتجاه الانتصارات الديمقراطية الأخيرة التي تحققت بشق الأنفس. والسبب في هذا كله يكمن في أن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تواجه تحديات خطيرة في طريق توطيد نظمها. وهناك خطر يتمثل في إمكانية أن تنهار بعض هذه النظم الديمقراطية تحت وطأة ضخامة حجم المشاكل التي تواجهها.

وتتعرض النظم الديمقراطية الجديدة للتهديد على جبهتين. فالعديد منها يواجه بيئة أمنية معادية، وتحدق بجميعها ظروف اقتصادية قاسية. وعلى كل من الجبهتين يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لمساعدة هذه الديمقراطيات الفتية.

والمخاطر التي تتهدد الأمن خطر مباشر يتهدد الديمقراطية. وبغية ضمان أن يتمكن أي نظام ديمقراطي من النمو والازدهار، من الضروري التصدي للمخاطر التي تتهدد أمنه والقضاء عليها. واستمرار مأساة البوسنة مثال حي على ديمقراطية تناضل للتغلب على بيئة أمنية مناوئة. فالوضع في البوسنة، في جوهره، بسيط للغاية. فها هي دولة متعددة الثقافات وديمقراطية تقع ضحية لعدوان فاشي. وبدلا من مساعدة الحكومة البوسنية على مقاومة العدوان، تقيد قدرتها على الدفاع عن نفسها. وبدلا من رفع لواء القانون الدولي وإنهاء العدوان الصربي، يكافأ المعتدون بخطط ترمي الى الحفاظ على مكاسبهم الإقليمية.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في حماية أية دولة ديمقراطية والحفاظ عليها. ولا حاجة الى اتخاذ تدابير مبالغ فيها. كل ما هو مطلوب هو أن تدافع الأمم المتحدة عن المبادئ المكرسة في ميثاقها: ضرورة معاقبة المعتدين، وتمكين المعتدي عليهم من الحصول على وسائل الدفاع عن أنفسهم.

وفي منطقتنا، تتعرض العملية الديمقراطية للتهديد من جراء الحالة في جامو وكشمير اللتين تحتلهما الهند. فها هو شعب كشمير يحرم ـ في انتهاك كامل لقرارات الأمم المتحدة ـ من حقه الأساسي في تقرير المصير. ونضاله لممارسة هذا الحق يسحق بوحشية قصوى. وتسجن قوة الاحتلال الهندية البالغ قوامها أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ جندي وتعذب، بل وتغتصب في بعض الأحيان أهالي كشمير دون عقاب. وإذ لم تتمكن القوات الهندية من سحق الشعب الكشميري الذي لا يقهر ومن قهر روحه، تقوم أيضا باتخاذ مواقف مهدد تجاه باكستان. وتقوم القوات الهندية بانتهاكات مستمرة لخط المراقبة. كما تصدر القيادة الهندية بيانات ذات نزعة حربية. وفي الآونة الأخيرة هدد رئيس الوزراء راو بإرسال قواته للاستيلاء على أزاد كشمير. وهذه التهديدات تتم بتوقع زائف بأن تروع باكستان لإخراس صوتها المؤيد لحقوق الكشميريين. ويفرض تهديد الهند المستمر باستخدام القوة عبئا جسيما على دولتنا، حيث يضطرها الى تحويل الموارد من الأنشطة الإنمائية الى الدفاع، ويرغم الشعب على تأخير تحقيق آماله في مستقبل أفضل.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في تعزيز النظم الديمقراطية في جنوب آسيا. ويمكنها القيام بذلك بالسعي الى الوقف الفوري للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في كشمير. ومما لا يقل أهمية ضرورة شروع الأمم المتحدة في بذل الجهود لحسم قضية كشمير على وجه الاستعجال وفقا لقراراتها.

وللأمم المتحدة، الى جانب دورها في ضمان الأمن، دور أساسي عليها أن تضطلع به في التخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. ومن الطبيعي تماما أن تثير إقامة الهياكل الديمقراطية توقعات الشعوب بتحسن ظروفها المادية بسرعة وعلى نحو جوهري. لكن ليس من السهل الوفاء بمثل هذه التوقعات. فالحكومات الديمقراطية الجديدة ترث اقتصادات أسيئت إدارتها، وغير فعالة إجمالا ومسخرة لأن تفيد أقلية محظية. ولوضع هذه الاقتصادات على المسار السليم يجب اتخاذ قرارات صعبة، ويجب سحب الاعانات الحكومية التي تبدد، والسماح لقوى السوق بأن تعمل، وإدخال عنصر المنافسة. ولئن كانت هذه المقررات تزيد الانتاجية، فإنها تنحو الى الإضرار بقطاعات المجتمع الأشد ضعفا.

ولم تتمكن العديد من الحكومات الديمقراطية - رغم رغبتها في اتخاذ قرارات صعبة - من ضمان النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك أساسا إلى بيئة اقتصادية دولية تعوق النمو المستمر. وتناقص التدفقات الرأسمالية، وأعباء الدين التي تصيب بالشلل، وتقييد الأسواق أمام الصادرات والتبادل التجاري غير المؤاتي، كلها تؤثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي بصرف النظر عن قوة القرارات التي تتخذها الحكومات الديمقراطية.

ويزيد الإفتقار الى النمو الكبير حدة التوترات الموجودة بشكل ثابت في مجتمعات تمر بالتغير اجتماعي وسياسي. وهذه التوترات يمكن أن تظهر في سياسات مثيرة للشقاق قائمة على اعتبارات عرقية أو طائفية ضيقة. وهذه الاتجاهات، بمجرد بإطلاقها يكون من الصعب عكس اتجاهها، ويمكن أن تفرض مخاطر على المؤسسات الديمقراطية المنشأة حديثا.

ودور منظومة الأمم المتحدة في هذه الحالة واضح تماما. يجب على الأمم المتحدة أن تكفل أن تكون البيئة الاقتصادية العالمية مواتية لنمو جميع الدول. وهناك شرط أساسي مسبق لتحقيق هذا، هو وضع آليات في إطار المنظومة يكون من شأنها أن تتيح لجميع الدول القيام بدور كبير في وضع سياسة للاقتصاد الكلي. ومن شأن ذلك أن يسفر عن سياسات أكثر انصافا وإفادة بشأن المسائل الرئيسية، مسائل التدفقات الرأسمالية والديون والتجارة.

بالاضافة إلى المهمة الأكبر، مهمة تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية، تحتاج الأمم المتحدة إلى مساعدة النظم الديمقراطية في تقليل الأثر السلبي لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المالية والانمائية أن تساعد الحكومات الديمقراطية على وضع تدابير السلامة الاجتماعية لتخفيف أثر إعادة التكيف الاقتصادي على أكثر قطاعات المجتمع ضعفا. وعلى عكس ما يؤكد أحيانا، لن يكون هذا تدبيرا مضيعا اقتصاديا. ومن شأنه أن يمنع إبعاد الشعوب عن العملية الديمقراطية. ومن شأنه أيضا أن يحرم مثيري الشغب من استغلال الشعب في تحقيق غاياتهم. وبالتالي، يسهم في الاستقرار الاجتماعي وبالتالي يكفل الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي.

إن استعادة عدد من النظم الديمقراطية وظهور العديد من النظم الديمقراطية الجديدة يوفران فرصة تاريخية لخلق اتجاه لا يمكن عكسه موات للمثل الديمقراطية العليا. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بتناولها مسائل أمنية واقتصادية رئيسية وبالتالي تعزيز نظم الحكم الديمقراطية الناشئة، أن تسهم إسهاما هائلا في هذا الاتجاه. ومن شأن ذلك أن يكفل أن يبدأ القرن القادم بعالم واثق بأن العوامل المعادية للديمقراطيات تم احتواؤها بل حتى جرى التغلب عليها.

السيد مارتينز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن البند المعروض علينا اليوم - الذي نظر فيه بتعمق في مؤتمرين دوليين عقدا بشأن هذا الموضوع في مانيلا، بالفلبين، في حزيران/يونيه ١٩٨٨، وفي ماناغوا، بنيكاراغوا، في تموز/يوليه ١٩٩٤ - يستحق اهتمام الجمعية العامة الخاص، لأن الديمقراطيات الجديدة جزء لا يتجزأ من عمليات سياسية وعمليات للمصالحة والتنمية في مجتمعات وطنية، ومن السلم والأمن في المجتمع الدولي، في سياق مفهوم لأمن أعظم وأكثر توحيدا.

وكمـــا ورد في المذكرة الايضاحية المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ التي قدمها مقدمو مشروع القرار إلى رئيس الجمعية العامة عندما طلبوا إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للنظر فيه في جلسة عامة، أعرب المؤتمر المكون من ٧٤ دولة، في إعلان ماناغوا عن اقتناعه:

"بأن النظام الديمقراطي والتعددي السليم، القائم على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ السياسات الهادفة الى تعزيز التنمية المستدامة، ... وتكافؤ الفرص". وأنه "لبلوغ الأهداف التي وضعها المؤتمر، استرعت خطة العمل الانتباه الى ضرورة تحديد وتعزيز طرائق للتعاون الدولي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف تراعي شتى حقائق النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، بغية تعزيز الديمقراطية والسلم بالتنمية." (A/49/236، الفقرتان ٤-٥).

وإذ يعود وفد بلادي إلى هذه المفاهيم، يؤكد مجددا الرأي القائل بأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤيد جهود الحكومات وتعزز وتوطد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وكثير منها موجود في المجتمع الدولي وفي هذه المنظمة العالمية.

وما من ديمقراطية من هذه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تخلو من المشاكل، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو من أي نوع آخر. ولهذا، سيواجه العديد منها، لسوء الحظ، إذا لم تتلق الدعم الواجب، مشاكل خطيرة يمكن أن تزيد إعاقة السلم والأمن اللذين ينبغي أن يسودا دوليا. ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تكون نصيرا أكثر نشاطا في تعزيز وتوطيد هذه الديمقراطيات الجديدة، معطية لها الدعم الذي تحتاجه هذه الديمقراطيات لتنميتها. وهذا الدعم ينبغي ألا يكون اقتصاديا فقط ولكن فنيا ومؤسسيا أيضا، إذا ما طلب ذلك. لقد أظهرت الأمم المتحدة فعلا بنجاح خبرتها وكفاءتها في هذا المجال الذي يمكن أن تزيد من خبرتها وكفاءتها فيه بتحقيق نتائج باهرة في مناطق العالم التي تحتاج إلى مساعدتها احتياجا شديدا.

وعندما نـــرى بأســـى كبيـــر أن العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تمر بمصاعب اقتصادية واجتماعية، وأن تنميتها القليلة راكدة أو متناقصة؛ وأن عليها ديونا هائلة لا يمكنها دفعها بسبب نقص الموارد؛ وأن دائنيها، سواء كانوا حكومات أو بلدانا متقدمة النمو أو مؤسسات ائتمانية دولية، تفرض شروطا تزيد من بطء نموها وتنميتها، فإننا نتوصل إلى الاستنتاج الفوري بأن تلك الحكومات والمؤسسات يمكنها أن تساعد على تخفيف الوضع المؤلم الذي تعيشه هذه البلدان الأقل حظا. وإضفاء الطابع الإنساني على الائتمان الدولي، ومراجعة الديون الخارجية ودفع أسعار عادلة لمنتجاتنا المصدرة هي، في جملة أمور أخرى، بعض التدابير التي يمكن أن تسهم في حل جزئي لهذه المشاكل.

ولهذا، أود أن أعرب عن تأييد وفد هندوراس لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.49، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة" في إطار البند ١٥٩ من جدول الأعمال. ويطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يدرس، في حدود الموارد المتاحة، السبل والآليات التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وتقديم تقرير شامل عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. إن صيانة السلم والأمن الدوليين تستحق كل هذا وأكثر من هذا.

السيد اليوكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لبنما موقف تاريخي بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، ويرجع هذا الموقف الى اجتماع كونغرس رابطة الدول المتجاورة الذي عقده المحرر سيمون بوليفار في عام ١٨٢٦، على برزخ بنما. وفي ذلك الاجتماع نظمت جمهوريات أمريكا اللاتينية، التي كانت قد استقلت مؤخرا عن اسبانيا، نفسها في معاهدة الائتلاف والعصبة والاتحاد الفيدرالي لمناهضة المستبدين المحليين والسيطرة الأجنبية. وتتضمن بروتوكولات كونغرس بنما المبادئ الأساسية للوحدة والتكامل في امريكا اللاتينية. وكان هذان المؤتمران المبشرين بهذه المنظمة العالمية.

لذلك من السهل أن نفهم ما قدمته مجموعة كونتادورا - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - من إسهام حاسم للسلم في أمريكا الوسطى عندما اجتمعت على الأراضي البنمية. ولقد عملت تلك البلدان مع

الديمقراطيات الشقيقة في المخروط الجنوبي وفي جنوب المحيط الهادئ لإقامة فريق ريو، الذي يشكل اليوم قوة دينامية وبناءة في العلاقات الدولية في نصف الكرة الذي نعيش فيه وفي ارجاء العالم على حد سواء.

ومن رأينا أنه توجد مجموعة من المثل العليا والمقاصد التي يتشاطرها فريق ريو، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي، ومؤتمر قمة نصف الكرة الذي عقده الرئيس كلينتون هذا الاسبوع في ميامي، وكلها تحبذ الاسهام في الجهود الحكومية الرامية الى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ويتابع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.49 إعلان ماناغوا وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني للجمهوريات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

ويحث بلدي، بوصفه من مقدمي مشروع القرار هذا، على اعتماده بالإجماع دون تصويت. ويرى وفد بنما أن الغرض الرئيسي من كلامه في هذه المناقشة هو إعلام الجمعية العامة بالمنشأ الديمقراطي لحكومة بلدنا التي تولت زمام الحكم في أيلول/سبتمبر الماضي.

لقد أعلن الرئيس أرنيستو بيريز بايادرس، الذي انتخب في انتخابات حرة نزيهة، لدى توليه مهام منصبه ما يلي:

"هذا هو الوجه الجديد الذي تظهره بنما لأصدقائها في الخارج. لم نعد في مرحلة السعي للتضامن من أجل معاهدة القتال، أو استعادة استخدام موقعنا الجغرافي. ونود الآن أن نشارك في عالم جديد يتحدانا جميعا، ولنحيط الآخرين علما بإمكانيات موقعنا الجغرافي. ونريد أن نستفيد من جميع الفرص المتاحة لنا. ولنطبق بلياقة وعدالة واحترام سياسة خارجية قوية فعالة خالية من التعقيدات، سياسة تمكننا من مواجهة تحديات القرن القادم. ونحن أصدقاء للجميع ولسنا أعداء لأحد".

وثمة سبب آخر للإدلاء بهذا البيان هو أن تبرهن على إيماننا بأن أفضل إشادة يمكن تقديمها للديمقراطية هي الاستمرار في مناقشتها، وأن تفعل ذلك بطريقة ديمقراطية. وهذه المناقشة الجارية ستمكن الأمم المتحدة في يوم ما من أن نكتشف السر الذي يؤدي الى استقرار الديمقراطية أو عيوب الديمقراطية أو انهيارها، وبإيجاز، كل سمات الديمقراطية.

ومفهوم الديمقراطية مثله مثل أي مفهوم سياسي يفترض سلفا علما ومعرفة من الجنس البشري. ولن نفهم شيئا عن الديقراطية إذا ما نسينا أنها تنطوي على اهتمام وسعي من أجل سياسة موضوعة من أجل البشرية، وطريقة لجعل البشرية كاملة بدلا من إفسادها. وعندما يصبح علم السياسة فنا لصياغة أصفاد لقهر الانسان بدلا من أن يكون فنا لتحريره من احتياجاته وذلك بتلبيتها، من يستطيع إذن أن يقول ما الذي تعنيه الحرية بالضبط؟ ولقد كان هذا موضع نقاش على مر العصور، لكنه لا يزال هاما لأنه نقاش حول التباين فيما بين الشعوب، وفيما بين البشر، وفيما بين الدول.

والأمم المتحدة تعزز الديمقراطية لأننا نعلم أن منافع الديمقراطية عالمية وإن مكونات النظرة المتوائمة والسلمية للحياة وللمجتمع تكمن في الديمقراطية. والأمم المتحدة، عندما تعزز الديمقراطية، تدرك الأهمية الرمزية للديمقراطية بالإضافة الى أهميتها الحقيقية من بلوغ أهداف السلم والعدالة والتنمية والتكامل الاجتماعي.

وتسهم الأمم المتحدة، بتحسين قدرتها على أن تضع نفسها في المنظور التاريخي للحاضر والمستقبل، إسهاما كبيرا في إعادة تحديد ما يطالبنا بين الحاضر والمستقبل. وقد اكتشفت أنه يتعين عليها إعداد المجتمع الدولي لميثاق اجتماعي جديد، ميثاق نأمل في أن يعطي شكلا ملموسا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥.

السيدة لوبيز فياترو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفد بلدي مقتنع بأن كل ما يمكن القيام به لتعزيز النظم الديمقراطية الوطنية جدير باعتراف المجتمع الدولي وتأييده الحاسم.

وبصفتي مواطنة من أمريكا اللاتينية، فإنني أولي كل الأهمية اللازمة لإزدهار الديمقراطية الذي لدينا الآن

فرصة طيبة لأن نشاهده في جميع بلدان أمريكا الوسطى.

ويتناسب رضانا عن هذا الحالة الميمونة مع الجهود والتضحيات الهائلة اللازمة لتحقيقها.

وفيما يتجاوز المجال السياسي تحديدا، فإن الحاجة الملحة الى التخفيف من الجوع، والفقر المنتشر على نطاق واسع، وأوجه القصور في التعليم والمرض والظلم الاجتماعي مازالت تشكل التحدي الرئيسي الذي يواجهنا. فليس من السهل دوما التصدي لهذه الشرور في إطار من الاحترام الصارم لجميع المبادئ الديمقراطية. بيد أنه إذا تحقق ذلك، فإننا لن نضمن فقط ألا تضر بالديمقراطية التحولات الاجتماعية اللازمة للقضاء على التخلف؛ بل أن نضمن أيضا الجدوى الكاملة للديمقراطية. فليس للديمقراطية بعد سياسي فقط؛ فلها كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية.

فإذا تصدى المرء لبعدها السياسي فقط وجب أن يضيف أن الديمقراطية ليست فقط نظاما لإجراء الانتخاب الحر والمنتظم للقادة ولكن هي أيضا وسيلة لضمان المشاركة المستمرة والعامة في عملية اتخاذ القرار وفي كبح الاستخدام التعسفي للسلطة. وهذه الآلية لا يمكنها أن تؤدي عملها بفعالية إذا لم تستعمل بالاقتران باحترام جميع حقوق الإنسان.

لقد تجلت الإرادة السياسية لدى شعوب أمريكا الوسطى على بناء السلم والتخلي نهائيا عن حقبة من الصراعات العنيفة التي سببتها الحرب الباردة بالإضافة الى النزاعات المحلية في الاتفاقات التي أبرمها رؤساء امريكا الوسطى، والتي تضمنت توجيه نداء الى المؤسسات الدولية بدعم هذه العملية. ونتيجة لهذه الاتفاقات لم تسهم بلداننا ودولنا ومنظماتنا المشاركة، ولا سيما تلك المشاركة في منظومة الأمم المتحدة، بالموارد فقط ولكن اتخذت تدابير ابتكارية وفعالة أيضا لبناء وتوطيد السلم في المنطقة.

ودلل هذا على أن أممنا لا يمكنها أن تحقق التقدم خارج المجتمع الدولي. ومما ترتبط ارتباطا وثيقا بجهودنا للتغلب على العقبات القائمة في وجه تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية واجباتنا التي تجب تأديتها لضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ولضمان قيام ظروف تفضي الى النهوض بأهدافنا الديمقراطية.

ومن الأهمية الحيوية لبلداننا أن يأخذ المجتمع الدولي ومؤسساته بعين الاعتبار خصائص الحالة المعقدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، حيث ينتج الكثير من الضغوط التي تتهدد الديمقراطية عن النضال نفسه الهادف الى تحقيق الديمقراطية وتنبع من توقع تحقيق الرضا الفوري الذي تثيره الكلمة في نفوس الذين شعروا مدة طويلة بعجزهم عن التحرك، مما يسبب خيبة أمل إذا لم يتم تحقيق ذلك التوقع بسرعة. وهذه الإحباطات، بالإضافة الى أنها تترك أثرا غير مؤات على الحكومات، يمكن أن تفسح المجال للقوى غير الديمقراطية بالعودة ثانية. ولهذا السبب، ودون أن ننكر الحرية على أعداء الحرية، يجب علينا رغم ذلك أن نكون متيقظين وأن نهتم بضمان أن البراعم الغضة التي تنمو من بذور الديمقراطية في بلادنا لا يميتها العدوان الذي ترتكبه القوى المناهضة للديمقراطية.

ففي الإطار الدولي الجديد استعادت التعددية زخمها وأخذت تقدم إسهاما متزايدا في حل المشكلات التي قد يعرض وجودها المستمر فعالية الديمقراطية للخطر. وبإمكان بلدي أن يدلل على هذا. فهيئات الأمم المتحدة أسهمت بفعالية في مساعدة حكوماتنا على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإنفاذ حكم القانون، والانتهاء بنجاح من المفاوضات المتعلقة بالرغبة الراسخة في تحقيق الوفاق بين الغواتيماليين وإعادة الآلاف من أبناء بلدنا الى وطنهم، هؤلاء الذين بحثوا عن ملجأ في الخارج أثناء سنوات العنف.

ولكن مازال يتوجب علينا القيام بأكثر من ذلك لتوطيد الديمقراطية في بلدنا، وبذلك نكمل عملية لا يمكن لها أن تنجح دون أن يحل السلام الآمن والحقيقي. ولهذا نأمل بأن الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المنشأة مؤخرا في غواتيمالا، ستواصل الإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر، في ضمان الاختتام الفوري للمفاوضات الهادفة الى التوصل الى نهاية سريعة وحاسمة للصراع المحلي المسلح الذي ابتليت غواتيمالا به خلال أكثر من ٣٠ سنة من النضال المأساوي والعبثي.

ويعتقد وفد غواتيمالا أن مشروع القرار الهام، الذي عرضه على نحو بليغ سفير نيكاراغوا وشارك في تقديمه ٦٠ بلدا، سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشعر وفد بلدي بارتياح صادق إذ يتكلم بشأن موضوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها بعض الحكومات بغية تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وكما فعلنا في تموز/يوليه، عندما شاركت جمهورية الارجنيتن مع ٧٣ دولة أخرى في المؤتمر الدولي الثاني المعني بهذه المسألة، فنحن نؤيد هذه المهمة ذات الأولوية. والمؤتمر الذي أشير اليه انعقد في العاصمة ماناغوا كمتابعة لما جرى في مانيلا في حزيران/يونيه ١٩٨٨.

ومن على هذه المنصة، تؤكد حكومة بلدي مجددا التزامها الثابت والقاطع بالديمقراطية والحرية. ويجب أن يفهم أن الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الانسان ترتبط ارتباطا وثيقا يجعلها تشكل الأركان الرئيسية الثلاثة للتنمية الحديثة التي لا تهمل الكائن البشري.

فالديمقراطية السياسية هي أبعد من أن تكون ترفا للأثرياء من الناس. إنها ضرورة ملحة للبلدان الفقيرة - ودونها يصعب توجيه صوت الشعب الى السلطات أو القضاء على الفساد ومن الصعب أيضا معالجة الإساءات أو التخلص من الزعماء غير الأكفاء. ولكن عندما تضعف الغطرسة أو الاستهتار أو عدم الفهم الحكومات فإنها تفقد تأييد وثقة شعوبها - وفي صناديق الاقتراع - يجري استبدالها بالطريقة المنظمة والمستقرة التي لا يمكن أن توفرها الا الديمقراطية، لأنه في شرايين الديمقراطية تجري الأجسام المضادة التي تحميها من السلوك المفرط. وليست هناك ديمقراطية حقيقية يكون فيها من المستحيل التعبير عن الإرادة الشعبية في انتخابات شاملة تحترم فيها التعددية.

منذ انتهاء الحرب الباردة، ومنذ سقوط العالم المثالي الأعظم مع سقوط جدار برلين، الذي حاول طوال عقود إفساد فكرة الديمقراطية، يتضح أن الديمقراطية أصبحت بالتدريج المثال الذي يطمح الى تحقيقه والواقع المتنامي في جميع أنحاء العالم.

ففي أمريكا اللاتينية، عُرفت الثمانينات بأنها "العقد الضائع". وأخذت التسعينات تعرف بأنها "عقد أمريكا اللاتينية". ففي جميع الأنحاء، توضح الأحداث الإلتزام الواسع الانتشار بنموذج جديد يقوم على الديمقراطية والحرية.

وبالإضافة الى ذلك، في حالة أمريكا الوسطى بصورة خاصة أخذ يتضح أن السلم عنصر أساسي للتنمية، ولا يسع كثيرا تكرار القول إن السلم والديمقراطية دون التنمية، هما عرضة للمهاجمة.

إن الديمقراطية هامة لأنها تمكن الأفراد من التمتع بالممارسة الكاملة لحرياتهم، وهي تتعارض مع الإرهاب ولا تسمح للدولة بسحق الأفراد. ولهذا الغرض، ليس لدينا المؤسسات الرسمية المطبوعة بطابع الديمقراطية فحسب، بل لدينا أيضا حرية المعلومات التي تستطيع أن تخترق الجدران التي تخفي خلفها السلطة في بعض الأحيان، وبجميع أشكالها، عدم احترامها لحقوق الإنسان.

وتزدهر المبادرات في إطار الديمقراطية وما تولده وتكفله من حريات، وتبلغ الفرص الناجمة عن الحرية السياسية والاقتصادية على السواء حدها الأقصى لكل شخص.

وإذا توخينا الدقة، فإن الصيغة الحديثة للتنمية ترتكز على ركني الديمقراطية والسوق، فضلا عن إنها ترتكز على المسؤوليات التي تتوجب في تلك الصيغة على الدولة، التي يجب أن تكفل للمجتمع عموما التوازن الذي يمنع ظهور وازدهار الظلم.

والديمقراطية، مع ذلك، لا تعني بصورة آلية الكمال. فهي ليست أكثر وليست أقل من الطريق الأفضل والأنسب. وهي تتيح فرصا أكثر، وتقدم، على الرغم من المخاطر، أكبر المكافآت لأنها تقبل التنوع، ولا تفرض التجانس، وتسمح بالإبداع، وتجعل من الممكن مكافأة الجهود، وتكشف القناع عن التسلط، وفوق كل ذلك، هي أداة للاحترام ووسيلة للتسامح.

وتتضمن الديمقراطية أيضا قبول التنوع. وهي تجعل من الممكن إذن التخلي عن هواجس المساواة، التي تقضي على المبادرة، وتطمس الطابع، وتشوه الحرية وتبعد عن الضمائر. وهذه الهواجس تنتهي دوما بالفشل لأنها تفتقر الى المنطق السياسي والحس الاقتصادي، ولأن العدالة وعلم الحساب ليسا مترادفين ولن يكونا مترادفين قط.

ويجب أن تقام الديمقراطية خطوة خطوة، ويجب الحفاظ عليها دائما، في عملية بطيئة على طريق أبدي كلما سلكه المرء يتواصل بناؤه، مثل طرق عديدة أخرى.

ويحتاج الذين عاشوا في ظلمة غياب الديمقراطية الى تشجيع الذين، من جهة أخرى، تمتعوا بها فترة طويلة، وجعلوا منها جوهر خلقهم، وبات لزاما عليهم إذن أن يعززوا انتشارها. وهم أنفسهم الذين يستطيعون، فرادى أو جماعات، أن يقوموا السبل ويساعدوا، بالتضامن، على خفض تكلفة المرحلة الانتقالية، أو يكفلوا تحقق فوائد الديمقراطية بسرعة للذين يمضون بكفاحهم على الرغم من افتقارهم الى أكثر الموارد أساسية.

لقد اتفقنا في ماناغوا قبل فترة ليست بعيدة على أن نطلب الى الأمين العام أن يعد دراسة عن السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية المستعادة. لهذا السبب نحن هنا، وذلك الهدف يبقى هدفا له أولوية بالنسبة لنا. ولهذا السبب، تؤيد جمهورية الأرجنتين باقتناع كامل مشروع القرار المعروض علينا اليوم وتشارك في تقديمه.

السيد كاستانيدا كورنيو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): عندما عقد المؤتمر الدولي الأول للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في مانيلا عام ١٩٨٨، كانت العلاقات الدولية، على الرغم من التغيرات التي حدثت، لا تزال تعكس طابع المواجهة التي اتصفت بها فترة الحرب الباردة. ففي السياسات العالمية، يوجد عنصر فعال يجعل من المتعذر تعريف المشهد العالمي. فالخوف من التقدم وتعميق عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الدولي، والريبة في ذلك أمران بقيا مستمرين.

وفي عام ١٩٩٤، وبعد ٦ سنوات قصيرة، جرت تحولات عميقة غيرت الخريطة الجغرافية السياسية للعالم. فالأحداث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، وما أسفر عنها من نشوء دول جديدة، فضلا عن الأحداث في دول أخرى نالت استقلالها أو حصلت رسميا على مركز الدولة، وقبلت رسميا بصفتها أعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة، تحققت من خلال الإعراب عن تطلعات شعوبها التي تمكنت في نهاية المطاف من ممارسة حقوقها في الاستقلال، وتقرير المصير وهوياتها الوطنية والثقافية والعقائدية والدينية وغيرها، ومن رسم قدرها ضمن مفهوم عام من الديمقراطية. والمؤسف أنه لم يحرز التقدم في معظم هذه الحالات في توطيد ذلك المفهوم العريض بسبب عودة ظهور مختلف أنواع العداوات القديمة بين العديد من كيانات الدول الجديدة تلك.

لقد عقد المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في نيكاراغوا، في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه من هذا العام في سياق دولي تزايدت فيه الصراعات والمشاكل ذات الاهتمام العالمي تزايدا كبيرا وتحملت فيه الأمم المتحدة مسؤوليات أكثر وهي تواجه مطالبات أكثر بتوفير الاستجابات وإيجاد الحلول، ليس للمشاكل السياسية فحسب، بل أيضا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية. وكان الهدف الأساسي للمؤتمر إعادة التأكيد على أهمية وفعالية الديمقراطية النيابية بصفتها نظاما للحكم، ودراسة التقدم الذي تحرزه النظم الديمقراطية الجديدة والعوائق التي تعترض سبيلها واحتمالات نجاحها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

واسمحوا لي أن أشير بصورة خاصة الى عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في أمريكا الوسطى، ولا سيما السلفادور.

منذ ما قبل الثمانينات، بدأت أمريكا الوسطى تعاني من الآثار المترتبة على أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، وسبب حدوثها بالضبط هو أن المجتمعات الوطنية تطورت ضمن نظام من الديمقراطية المحدودة - وبصفة خاصة لأن البرامج الاجتماعية لم تكن موضوعة أو منفذة، ومذهب الأمن الوطني كان معززا، والساحات السياسية كانت مغلقة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت منتهكة بطريقة أو بأخرى. أما التغيرات الدولية، لا سيما الهيكل الجديد للنفوذ العالمي، فقد تركت آثارها على الحالة الحرجة للمنطقة، موجدة ظروفا مكنت من الانتقال القابل للتطبيق من المواجهة الى السلم، وتوطيد الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وإسكيبولاس الثاني - "الاجراءات الآيلة الى إحلال سلم راسخ ودائم في أمريكا الوسطى" -

المعتمد في غواتيمالا عام ١٩٨٧، اتفاق قرر رؤساؤنا فيه أن يضطلعوا بدور مباشر في البحث عن حلول سياسية لأزمة أمريكا الوسطى، وأن يضافروا الجهود من أجل تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية عن طريق اعتماد تدابير ووضع برامج للتغلب على أسبابها. ولقد تيسر تنفيذ تلك الاتفاقات عن طريق الحالة الدولية الديناميكية والمتغيرة التي نجمت عن انتهاء الصراعات المسلحة وعملية توطيد السلم والديمقراطية في نيكاراغوا والسلفادور. وتتواصل المفاوضات في غواتيمالا من أجل حل مشاكل ذلك البلد السياسية والاجتماعية، ومن أجل الشروع في عملية صون السلم وتوطيده.

وفي حالة السلفادور، كما ذكرنا في مناسبات أخرى، كانت أزمة الثمانينات وأسبابها شبيهة بالحالة التي كانت قائمة في بلدان نامية أخرى. وبالنسبة للمشكلة السلفادورية الحقيقية أود الاشارة الى الفقرة الخامسة من بياننا في مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال مناقشة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، حيث قلنا:

"عند النظر في حجم الأزمة التي عانينا منها في السلفادور، يجب علينا أن ننظر الى الماضي. فالأزمة لم تنشأ من فراغ؛ إن أصولها وتطورها ناجمان عن الاختلالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية العميقة القائمة منذ أمد طويل. وكان من الجوانب السلبية لحياتنا الوطنية ندرة المحافل والآليات لممارسة التعددية الأيديولوجية واحترام التعايش الحزبي، مما أعاق التنمية التامة للنظام الديمقراطي". (S/PV.3465، ص ٣)

وتجدر الاشارة الى أن السلفادور شهدت، جنبا الى جنب مع الصراع المسلح، محاولة سياسية لفتح باب الحوار وإتاحة الفرصة للمفاوضات بين طرفي الصراع، وهي عملية نمت بقوة وبدينامية أكبر بعد عام ١٩٩٠. وعندها طلبنا من الأمين العام التوسط في البحث عن حلول سياسية وتحقيق السلم بالوسائل السلمية، فضلا عن اعتماد تدابير تكفل توحيد وإعادة بناء البلد على أساس المبادئ الديمقراطية، ولاسيما احترام وحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية.

يعلم المجتمع الدولي أن الاتفاق الذي وقع في تيغو تشابلتبيك، بالمكسيك، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وضع حدا للصراع المسلح في السلفادور، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من عملية السلم، وبدأت مرحلة الانتقال المعقدة والصعبة التي شكلت التعهدات المبرمة فيها إطار عملية تطوير العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نؤمن بأنها ستتوج بتوطيد الديمقراطية.

ومن المهم التأكيد على دور الأمم المتحدة، عن طريق الأمين العام وممثليه الخاصين وكذلك عن طريق الجهاز الدولي المنشأ للتحقق من صون وتوطيد عملية السلم في أمريكا الوسطى والإسهام فيها وأقصد: فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا، ولجنة الدعم والتحقق الدولية المنشأة بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. كما ينبغي أن نبرز دعم البلدان الصديقة المعنية مباشرة في المنطقة، وخاصة تلك التي تعاونت ولا تزال تتعاون مع الأمين العام في السعي من أجل إيجاد حلول سياسية وتلك التي قدمت المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ برامج التعاون الخاصة الرامية الى تكملة جهود السلم بالتصدي للأسباب الهيكلية لمشاكلنا وتعزيز عملية إضفاء الديمقراطية.

إن الدعم الدولي كان هاما جدا - بل كان في الواقع أمرا لا غنى عنه - في توطيد الديمقراطية، وما فتئ يلعب دورا خاصا في عمل الأمم المتحدة الميداني في أمريكا الوسطى، الذي لا يسهم في التحقق من الامتثال للتعهدات وفي صون وتوطيد السلم فحسب بل يشكل أيضا رادعا للعناصر التي قد يحتمل أن تزعزع استقرار عملية السلم وتوطيد الديمقراطية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ينبغي أن ندرك أن الديمقراطية هشة وبخاصة اذا لم تعالج مشاكل المجتمع ذات الأولوية. ومن بين هذه المشاكل الحاجة الى تحسين الظروف الاجتماعية القاسية لقطاعات عريضة من السكان، تلك الظروف التي يمكن في أي لحظة أن تعرض للخطر المنجزات التي أحرزت.

وفي ضوء هذه الاعتبارات وأهمية إيجاد طرق وأساليب جديدة لتفادي تكرار وقوع تلك الفترة المأساوية من الحياة السلفادورية، شاركت السلفادور في المؤتمرين الدوليين الأول والثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، على أساس اقتناعنا بأن النظام الديمقراطي هو بجميع المعايير النظام الوحيد الذي

يمكن للمجتمعات بواسطته تحقيق الحوار والمصالحة والحفاظ على الاستقـــــرار اللازم وتحقيق التنمية المستدامة التي يمكن، بدورها، أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويصدق هذا بوجه خاص اذا صاحبت ذلك عملية اضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية حيث تتمتع جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بحقوق متساوية؛ وهذا من شأنه أن يشكل عاملا إيجابيا لتعزيز وتوطيد عهد التضامن والتعاون الدوليين الذي سيتسم به ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

والسلفادور، اقتناعا منها بضرورة تبادل الخبرات وتوخي تدابير تكميلية فعالة لدعم الديمقراطية تؤيد وتقر على أحكام إعلان مناغوا وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وفي هذا الصدد، نؤيد القرار المتخذ في ذلك المؤتمر بأن يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا للاجراءات المقررة، إعداد دراسة عن السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وهو الطلب الوارد في مشروع القرار A/49/L.49، ونحن أحد المقدمين لهذا المشروع .

ختاما، أود أن أقول إننا نتفهم مشاكل المنظمة المالية، التي لا تتناسب والمطالب المتزايدة عليها ومع مسؤولياتها القديمة والجديدة. وفضلا عن هذا، وعلى الرغم من أن الميثاق لا يشرح مفهوم الديمقراطية، فإننا نفهم أن ديباجته ومقاصده ومبادئه تتضمن المبادئ الأساسية للديمقراطية على جميع الأصعدة. وحتى تصبح الأمم المتحدة فعالة وتفي بأماني وتوقعات الأمم، ينبغي للدول الأعضاء أن تعطيها كل الدعم السياسي الذي تتطلبه وتفي بالتزاماتها المالية حتى تتوفر لها الموارد التي تحتاجها لكي تجعل مبادئ ومقاصد الميثاق حقيقة بالنسبة لنا "نحن شعوب الأمم المتحدة". وأقصد بوجـــــه خاص ان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وأعتقد أن هذا يتمشى والاستراتيجية الانمائية الجديدة وخطة الأمم المتحدة للتنمية، والبنود ذات الأولويـــــة في جدول أعمال المنظمة، والمفهوم الجديد المؤدي الى إعمال أحكام الميثاق.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تعلق كوستاريكا أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمـــال، ونوجه الشكر الخالص الى وفد جمهورية نيكاراغوا الشقيقة، وخاصة الى السفير اريتش بلتشيزيتش باليتشز على حرصهما ومثابرتهما لاسترعاء انتبـــاه الجمعية العامة لإعلان وخطة عمل ماناغوا المعتمدين في المؤتمر الدولي الثاني للبلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا، في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، الأمير سيسواث سيريراث (كمبوديا)

تشكل هذه الوثائق إسهاما مدروسا استثنائيا يحفز على التفكير بالنسبة لعمل الأمم المتحدة مع اقتراب هذه الألفية من نهايتها. وفي إطار الحالة الدولية الراهنة. والأكثر من ذلك، يرى بلدي أنه سيكون من الصعب تصور برنامج أكثر طموحا أو ملاءمة من ذلك الذي نص عليه اعلان مناغوا وخطة العمل، وهو برنامج يتناسب والتطلعات الأكبر والأعمق لشعوب العالم، في زوايا المعمورة الأربع، دون استثناء.

إن كوستاريكا ديمقراطية عريقة وراسخة تماما، تمتلك نظاما يتمتع بخبرة تزيد على ١٠٠ سنة يجسد الحريات العامة والخاصة. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر - وبعبارة أخرى، منذ أكثر من نصف قرن قبل إنشاء الأمم المتحدة - كان حكامنا ينتخبون كل أربع سنوات بطريق الاقتراع السري وفي ظل نظام متعدد الأحزاب كان يضمن على نحو فعال وشامل التعبير الحر والسيادي عن إرادة الشعب والاحترام الكامل للحريات الأساسية لجميع مواطنيه دون تمييز - سواء على أساس الإيديولوجية أو السياسة أو الجنس أو العرق أو الدين. ومنذ عام ١٩٤٨، ما فتئنا نتمتع بديمقراطية لا أسلحة فيها ولا جيش. والآن، وقبل سنوات قليلة فقط من نهاية القرن العشرين، نشارك في برنامج هو من أكثر البرامج طموحا ويلقى اعترافا واسع النطاق على الصعيد العالمي، للحفاظ على البيئة وحمايـــــة الطبيعة والتنوع الاحيائي، وتحويل عملية التنمية الوطنية التي نضطلع بها وعلاقتنا الدولية الى خطة للتنمية المستدامة هو هدفنا الوطني الحالي، ولتحقيق هذه الغاية، نعمل بنشاط مع البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى وبدعم من المجتمع الدولي.

هذه الشهادات، وهي مصدر اعتزام مشروع لجميع الكوستاريكيين الذيـــــن ينتمون لجميع المعتقدات السياسية والدينية، ليست مع ذلك كافية. وليست كافية

أيضا للديمقراطيات المثالية الأخرى القائمة منذ قرن والممثلة في الجمعية العامة هذه. فالنظام الديمقراطي، من حيث التعريف، عملية يمكن أن تبلغ مرتبة الكمال، وبالتالي، ومع مرور الوقت، يصبح بناء وتطوير مجتمع وبلد يتمتع بالحرية ويضمن الاحترام الصارم للقانون واجبا يوميا ومسؤولية لجميع المواطنين والهيئات التي تمثلهم. ويصح هذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، وكذلك بالنسبة لعملية التحديث الدائم والتحسين المستمر للمؤسسات الديمقراطية أو الحكومة، والتحكم في ممارسة السلطة السياسية، والاحترام التام والمطلق لحقوق الانسان والممارسة اليومية لهذه الحقوق والواجبات من جانب الحاكمين والمحكومين.

ولهذا فإن إعلان مناغوا وخطة العمل يمثلان الهاما ودعوة لنا للعمل معا في إطار التعاون الدولي الصادق، بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب. وبهذه المشاطرة الإيجابية والضرورية للتجارب، يتعزز التعاون ويشجع من خلال التباينات الفكرية في وجهات النظر حول تنظيم المؤسسات الديمقراطية بحد ذاته وأدائها اللذين ينظر اليهما في إطار النظم البرلمانية التي تقتضي أسلوب الديمقراطيات الأوروبية أو الأنظمة الرئاسية حسب فهمنا للديمقراطية في أمريكا، وذلك في إطار التقاليد القضائية والنظم القانونية التي تستلهم المصادر الرومانية أو الفرنسية أو الانغلوسكسونية، أو حتى تلك التي تستلهم المصادر الأقدم والأعرق للثقافات الآسيوية العريقة، ومصادر الاستلهام العالمية هذه هي جزء من التراث المشترك للبشرية، الذي يمكن تشاطره فعلا بل يجب تشاطره بغية دعم وتشجيع العمليات الديمقراطية فيما يسمى بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، من أجل تعزيز نظام الحريات العامة والخاصة ولتعزيز وصقل العمليات والنظم الانتخابية، والتحكم بالسلطة السياسية وفصل سلطات الدولة في كل بلد من البلدان الديمقراطية التي تتألف منها الأمم المتحدة.

غير أن تشاطر الخبرة هذا وبرنامج التعاون هذا كما ينص عليهما اعلان مناغوا وخطة العمل، يجب أن يتجاوزا مجال المعايير المفهومية وأحكام القيمة المتعلقة بالنظام الديمقراطي والحرية، مقابل الأنظمة الفردية الاستبدادية، سواء كانت يسارية أو يمينية، أصولية أو دينية، أو مجرد نتيجة لطموحات عسكرية أو تلك التي تستغل مشاعر الناس وهذه الممارسة يجب أن تتجاوز المهاترات. والجهود المتضافرة للمجتمع الدولي يجب أن تتوجه بل وأن تؤدي الى وضع برامج عمل ملموسة وتعزيز خطة فعالة للتعاون الدولي بدعم من الأمانة العامة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وكذلك تلك التابعة للبلدان النامية والهيئات المالية العالمية أو الإقليمية المعنية بالتعاون الدولي. لقد زهد الناس الكلمات والنوايا الحسنة، وحان وقت العمل - لقد آن الأوان للعمل معا، على نحو فعال؛ لتعزيز وترسيخ روح الحرية التي حولت النظام الديمقراطي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وجعلت منه النظام الأسمى للتعايش بين أبناء الشعب الواحد وبين الأمم.

إن إنشاء صندوق استئماني لدعم النهوض بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتعزيزها سيشكل خطوة الى الأمام في هذا الاتجاه الإيجابي والملهم الذي هو سمة العصر.

وإذا كان لهذا أن يتم وفقا لما طالب وأوحى به إعلان مانا غوا وخطة العمل، فعندئذ سنكرس الجهود، أكثر مما نكرس الآن للعديد من مجالات العمل والتعاون الدولي، لتطوير وتعزيز المبادئ والأهداف النبيلة، التي ألهمت قبل خمسين سنة، التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو وإنشاء الأمم المتحدة نفسها.

وتمشيا مع هذه المبادئ تؤيد كوستاريكا مشروع القرار A/49/L.409 الذي شاركت في تقديمه والمتعلق بالبند ١٥٩ المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة والمستعادة". ونحن على ثقة بأن هذا يتماشى تماما مع تاريخ الديمقراطية العريق وتقاليد كوستاريكا. وترجو كوستاريكا أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء كرمز للتقدير لجميع البلدان الممثلة في الجمعية العامة عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التي سيحتفل بها في ١٩٩٥.

السيد ايالون (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية، أن أعرب عن تقديرنا لنيكاراغوا على مبادرتها بعرض هذه المسألة أمام الجمعية العامة. وكان مبعث اعتزاز لنا أن نؤيد هذه المبادرة منذ البداية.

إننا نشعر بالسرور ونحن نرى عددا متزايدا من الدول يعترف بالعلاقة الأساسية بين الديمقراطية والتنمية والسلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية.

إن إقامة الديمقراطية ليست مجرد مسألة أخلاقية: إنها ترتبط مباشرة بإقامة السلم والاستقرار. وإن وجود الحكومة الديمقراطية هو الضمانة الرئيسية للحؤول دون سياسات العنف والعدوان. فلم يحدث أن قامت إحـــدى الديمقراطيات بشن الحرب على ديمقراطية أخرى، وليس هذا محض مصادفة، بل إنه ينبع بالأحرى من طبيعة الحكومة الديمقراطية التي تجعل الشعب سيد مصيره، وتحرص على تطلعات الشعب نحو السلم والازدهار.

إن الانفتاح والمشاركة يشجعان أيضا التنمية المستدامة. فالمجتمعات الديمقراطية تولد اقتصادات تعددية ومنفتحة وجسورة، ولذلك فإنها تتمتع بأعلى مستويات المعيشة في العالم.

ويشكل تزايد عدد البلدان التي تعتنق المبادئ الديمقراطية واحدا من أكثر التطورات ايجابية في عصرنا. ولكن يجب ألا نغالي في الشعور براحة الضمير. إن الديمقراطيات لا تزال أقلية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمخاطر التي تواجهها من الداخل والخارج لاتزال مستعصية. وعملية إرساء الديمقراطية عمليـــة طويلة يجب أن تعزز وتحمى إذا ما كان لها أن تثمر. إنها تعتمد على القيادة الشجاعة وعلى تطوير تأييد القواعد الشعبية.

لذلك، من الضروري على الأمم المتحدة أن تؤيد جهود حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز تطوير الثقافات السياسية الديمقراطية بزرع القيم الديمقراطية في نفوس الناس، وبخاصة الشباب. إن التربية على القيم الديمقراطية ينبغي أن تكون عملية لا نهائية تشجع المواطنيـــن على تلقي المعلومات وعلى أن يكونوا مشاركين نشطين في مهمة الحكم السامية. والمساعدة الاقتصادية حاسمة أيضا لدعم الإصلاحات الديمقراطية وضمان قدرة المؤسسات الديمقراطية الفتية على البقاء. ونحن واثقون بأن تقرير الأمين العام الذي سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الخمسين سيعطي الأولوية القصوى للدعم المطلوب من منظومة الأمم المتحدة.

واسرائيل تشجع إرساء الديمقراطية بطريقة عملية. ولهذا الغرض، استجبنا لطلب الأمم المتحدة وأرسلنا فريقا من المراقبين لأول انتخابات حرة تشترك فيها جميع الأعراق في جنوب افريقيا. كما استجبنا أيضا لنداء الأمم المتحدة بإرسال مراقبين لرصد الانتخابات في موزامبيق. وبالإضافة إلى هذا، في المؤتمـــر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة الذي عقد في ماناغوا في شهر تموز/يوليه الماضي، عرضنا أن نتبنى حلقة دراسية دولية بشأن الإدارة الديمقراطية. وهذه الحلقة ستتناول موضوعات مثل إجراء الانتخابات والرقابة وتحقيق التوازن بين السلطات، والتربية على الديمقراطية، ومواضيع أخرى ستعزز العملية الديمقراطية ويسرنا أن خطط الحلقة الدراسية تجري على قدم وساق.

واقترحت اسرائيل أيضا على اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة أن تنظر في إدراج حدث يبين إسهام الديمقراطية في السلم العالمي.

ويسر اسرائيل أنها كانت من بين مقدمي عدد من مشاريع القرارات لهذه الدورة التي تؤيد إرساء الديمقراطية. ونعتبر هذا تعبيرا عن الأهمية التي نعلقها على المسألة، وهو أيضا دليل على استعدادنا للتعاون مع المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في جميع أنحاء العالم. ووفقا لذلك، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/49/L.49 ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد موتسيك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرحب وفد اوكرانيا بإدراج البند المعنون "دعـــم منظومـــة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة" في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، بناء على مبادرة من نيكاراغوا. ونحن من بين مقدمي تلك المبادرة، ومن بين مقدمي مشروع القرار (A/49/L.49) بشأن البند.

إننا نرى أن من المهم ومما يجيء في وقته تماما على حـــد سواء، النظر في مسألة تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. فالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تشكل جزءا كبيرا من المجتمع الدولي، ومصيرها سيقرر إلى حد كبير مسار التاريخ العالمي في مجموعه، وسيحدد عالم الغد وما ستحمله البشرية معها إلى القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد يعبر وفد أوكرانيا عن امتنانه لحكومة الفلبين، التي نظمت المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على فكرة تبادل

الخبرات بين دول التي الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. لقد أظهـــر المؤتمران الدوليان اللذان عقدا - في الفلبين فـــي عام ١٩٨٩ وفي نيكاراغوا في عام ١٩٩٤ - الفائدة الثابتة التي تتسم بها مناقشة مشاكل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، كما أظهرا أن هذا المؤتمر، الذي تمثل فيه دول جميع المجموعات الإقليمية، أخذ تدريجيا يكتسي إطارا تنظيميا أوضح. ونعتقد أنه سيكون من المفيد مواصلة هذا النشاط في المستقبل.

ويود وفد اوكرانيا أن يعرب عن امتنانه الخاص لنيكاراغوا حكومة وشعبا على تنظيمها الممتاز للمؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، الذي عقد في ماناغوا من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. لقد وفـــر فرصة للمشاركة في تبادل آراء بناء ومثمر ولصياغة واعتماد وثيقتين هامتين بتوافق الآراء: إعلان ماناغوا وخطة عمل ماناغوا. ولقد شارك وفد اوكرانيا في أعمال المؤتمر وأدى دورا نشطا للغاية في صياغة نصي هاتين الوثيقتين.

إن إعلان وخطة عمل ماناغوا يشكلان، في رأينا، برنامجا للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في جهودها لتوطيد المسار الديمقراطي الذي اختارته. إن أحكام الوثيقتين تتضمن مجموعة شاملة من المهام التي يجب أن تقـــوم بهـــا الدول التي تبني مجتمعات ديمقراطية للمرة الأولى أو تستعيد الديمقراطية بعد فترة من الحكم الشمولي.

لن أحاول تقديم تحليل مفصل لوثائق ماناغوا. وإنما يود وفد بلادي فقط أن يتناول باختصار العناصر التي نعتبرها أحكاما رئيسية. إننا نتفق مع ما ورد في الإعلان مـــن أن الديمقراطية هي الطريقة الأفضل لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية. ونؤمن أيضا بأن النظام الديمقراطي التعددي الصحيح يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة جميع قطاعات السكان، وبخاصة القطاعات ذات الدخل الأدنى. وحيثما تستدام التنمية تتعزز الديمقراطية؛ وعلى العكس من ذلك يشكل ذلك أي تدهور في معدل التنمية أو أي ركود اقتصادي تهديدا للمؤسسات الديمقراطية.

وهنا يجب توجيه اهتمام خاص إلى الوضع الخاص للدول التي كانت تقع ضمن أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. إن وضعها لا يمكن أن يعادل وضع دول ما بعد الشيوعية الأخـــرى. والاختلاف الرئيسي هو أن دول الاتحاد السوفياتي السابق لم يكن فيها افتقار الى الديمقراطية الحقيقية فحسب وإنما أيضا الى الملكية الخاصة، إذ أن عقلية السوق كانت قد أهدرت تماما تقريبا. ولهذا، يتعين على هذه البلدان، بما في ذلك اوكرانيا، أن تقوم بتحول مزدوج: من الشمولية إلى الديمقراطية، ومـــن الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق. وعلاوة على ذلـــك، يصاحب تلك المشكلة المزدوجة في أوكرانيا عبء كارثة تشيرنوبل الهائل، وما يتطلبه تدمير الأسلحة النووية وتحويل الصناعة العسكرية التي ورثناها من نفقات تقدر بعدة بلايين من الدولارات.

إن اندلاع الصراعات هو أحد العوامل التي تعيق على نحو خطير تطور العمليات الديمقراطية. ونحن نتشاطر القلـــق العـــام حيال الصراعات الدموية التي لا تزال محتدمة، ونؤيد النداء الوارد في إعلان ماناغوا بإيجاد حلول سلمية وسياسية. إن الفقرة ٢٥ من الاعلان ذات أهمية كبرى بالنسبة لنا، وهي تنص على:

"إنه لا مفر من إيلاء أقصى قدر من الاحترام للسيادة والاستقلال، ووحدة الأراضي، وحرمة الحدود، والامتثال للمعاهدات الدولية المستوفاة للشروط القانونية اللازمة لتنمية الديمقراطية وتوطيدها". (A/49/713)

وأخيرا، أيضا، فإن للأحكام المتصلة بمشكلة نزع السلاح أهمية خاصة. وتمشيا مع الفقرة ٢٢ من الاعلان، تؤيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على نحو ثابت اتفاقات نزع السلاح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والتقليدية.

وفي هذا السياق، يود وفد أوكرانيا أن يحيط الجمعية العامة علما، بأنه أثناء مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في بودابست في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحالت أوكرانيا الى الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك انضمام بلدنا الى تلك المعاهدة. وقد أعلن الرئيس ليونيد كوشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، عندما خاطب مؤتمر القمة، أن قرار الانضمام الى المعاهدة:

"حدث تاريخي حقـــا يبرهـــن على طبيعة سياستنا الخارجية المحبة للسلم والمنفتحة والخالية

من الغموض ... فها هي الدولة التي يوجد على أراضيها ثالث أكبر قدرة في الأسلحة النووية في العالم تتخلى طواعية عن مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وتنضم الى معاهدة عدم الانتشار".

وأوكرانيا الآن لديها من الأسباب ما يحدوها لأن تأمل في أن تسارع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الأطراف في الاتفاق الثلاثي المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بأن ترسل الى أوكرانيا المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أنواع المساعدة، وذلك تمشيا مع التزاماتها وفي ضوء عملية نزع السلاح النووي التي نجريها.

ويحدونا الأمل في أن تستخدم البداية التي بدأتها أوكرانيا في عملية نزع السلاح النووي هذه كمثال جيد للدول النووية الأخرى. وهذا من شأنه أن يساعد في تحرير موارد مالية كبيرة ويساعد في تحويلها الى أغراض التنمية التي تؤدي، بدورها، الى توطيد العمليات الديمقراطية في العالم.

إن مشكلة تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مسألة ذات أهمية قصوى. وهذه المشكلة على غرار الأمور الهامة الأخرى يجب ألا تتجاهلها الأمم المتحدة. ونؤمن بأن الأمم المتحدة حتى في هذه المرحلة، تقوم بالكثير لتعزيز العمليات الديمقراطية في العالم بأسره، وفي الدول فرادى بصفة خاصة. ونعتقد أن هذا الاتجاه يجب أن يزداد تعزيزا، خاصة هذه السنة، حيث تناقش مسألة تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في الجمعية العامة للمرة الأولى.

في الختام يعرب وفد أوكرانيا عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/49/L.49 بتوافق الآراء.

السيد ساماسيكو (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلدي بإدراج بند إضافي معنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، على جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين. وقد شارك بلدي في تبني طلب إدراج هذا البند وكذلك مشروع القرار المعروض على الجمعية الآن.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن المسألة المطروحة علينا للنظر فيها ذات أهمية خاصة بالنسبة لمالي، مثلها مثل البلدان الأخرى التي شاركت في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا بنيكاراغوا في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

لقد اعتمد المؤتمر وثيقتين هامتين: إعلان ماناغوا، وخطة العمل. وفي الإعلان يطلب المؤتمر من الأمين العام إجراء دراسة عن الطرق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات من أجل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

لقد وصف وفد مالي للجمعية العامة في مختلف البيانات التي أدلينا بها في المناقشة العامة في الدورات السابقة، التغيرات السياسية العميقة التي حدثت في مالي في السنوات الأخيرة.

والواقع أن مالي شرعت، بدءا من ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١، في عملية نشر الديمقراطية وذلك بإقامة المؤسسات الديمقراطية، والسماح بحرية التعبير للصحافة المكتوبة والمسموعة، ودخول ٤٠ حزبا تقريبا الى الساحة السياسية يتنافسون في الانتخابات المحلية، وانتخاب جمعية وطنية مكونة من جميع الأحزاب السياسية، وأخيرا انتخاب رئيس الجمهورية باقتراع شامل.

ولئن كان التحول الديمقراطي قد اختتم بتقلد رئيس الجمهورية الثالثة لمنصبه رسميا في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، فإن العملية الديمقراطية لا تزال مستمرة في إطار اجتماعي - اقتصادي صعب بشكل فريد.

منذ بزوغ فجر الديمقراطية وسلطة الدولة تخضع لاختبارات جديدة باستمرار. فمفهوم الديمقراطية لا يفهم على النحو المناسب لأن الديمقراطية بالنسبة لبعض الناس تعني الانحراف والحرية المطلقة، بل الفوضى.

والحالة الاجتماعية والاقتصادية تبعث كذلك على القلق، لأن مالي، مثل بقية البلدان النامية، لديها موارد

قليلـــة لمعالجة العديد من احتياجات شعبنا ذات الأولوية: التعليم، والصحة العامة، وإمداد القرى بالمياه، وإقامة الهياكل الأساسية أو صيانتها.

وتضاف الى هذه المتطلبات العديدة المطالب الملحة للشباب - خصوصا مطالب الشباب في سن الدراسة، والخريجين العاطلين عن العمل وسكان بعض المناطق المحرومة. وتواجه الحكومة كذلك مطالب أخرى تتصل بالعمالة، من قبل الأشخاص الذين وافقوا على التقاعد الطوعي وأولئك الذين فقدوا أعمالهم بسبب برامج التكيف الهيكلي.

والحالة التـــي وصفتها للتو لم تؤثر على عزم سلطات بلـــدي على إيجاد حلول للمشاكل القائمة. وبالتالي فقد أبرمت الحكومة عقدا اجتماعيا مع الاتحاد الوطني للعمال، ونظمت كذلك نقاشا وطنيا بشأن مشكلة العمالة. والعقـــد الاجتماعي، بإنشائه مشاركة حرة ومسؤولة بين الحكومة وممثلي شتى الفئات الاجتماعية والمهنية، يسر، منـــذ ١٩٩٢، القضاء على الأزمات الاجتماعية التي ألحقت آثارها الضارة المستمرة مزيدا من الضعف بالديمقراطيات الوليدة.

وقامت الحكومة، كجزء من أعمالها للنهوض بالمرأة، بتنظيم محفـــل وطني للمرأة، تبعته إقامة حلقة عمل لتحديد السياسة المتعلقة بالمرأة. وأنشأت كذلك أمانة الدولة للعمـــل الاجتماعي والنهوض بالمرأة، فضلا عن إنشاء مفوضية للمرأة، تترأسها امرأة تشغل منصب وزير.

ومنذ فترة أقرب، نظمت مؤتمـــرات إقليمية في أحاء البلد، مما أتـــاح فرصة لعقد مناقشة مفتوحة ومثمرة بشأن مستقبل الأمة وتيسرت لجميع الناس، كل في منطقته، إمكانية الإعراب عن آرائه بشأن الشواغل الرئيسية للأمة واقتراح الحلول.

وتم وضع موجز بمختلف المقترحات على المستوى الوطني قدم الى الحكومة. وأوصي باتخاذ عدة خطوات لتعزيز الديمقراطيـــة وإقامة دولة تستند الى حكم القانون. وشدد بصورة خاصة على النهوض بالثقافة الديمقراطية من أجل استمرار رفع درجة الوعي المدني.

ومن المعترف به أن إلغاء المركزية، تمشيا مع مبدأ الحكومة المفتوحة الذي أكد عليه الدستور، يظل أحد السبل الرئيسية لتعزيز ديمقراطيتنا الفتية في مالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة على السمات المحددة لكل مجتمع يتألف من القواعد الشعبية.

وجرت مناقشات أيضا بشأن التكيف الهيكلي وتخفيض قيمة الفرنك ومشكلة الدين الخارجي. وبينت المناقشة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي ضرورة ضمان مراعاة البعد الاجتماعي للتكيف الهيكلي. واضطلعت الحكومة ببرنامج للإنعاش الاقتصادي يتضمن إصلاح أمورنا المالية العامة.

وينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصا منظومة الأمم المتحدة، أن تؤيد الديمقراطيات الفتية في أنحاء العالـــم. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالسرور إزاء استعادة الديمقراطية في هايتي، بفضل عزم شعب هايتي وجهـــود المجتمع الدولي. وأن عودة الرئيس جان برتراند أرستيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وضعت حدا للنظام غير الشرعي الذي فرضه على الشعب انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقرأ وفد بلدي باهتمام تقرير الأمين العام A/49/689 المتعلـــق بالحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، واستمع بإمعان الى البيان الذي ألقاء وزير الخارجية والشؤون الدينية في جمهورية هايتي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تطورات الحالة منذ عودة الرئيس أرستيد. ويؤيد وفد بلدي نداءه الموجه الى المجتمع الدولي من أجل دعم جهود حكومة هايتي الرامية الى توليد ظروف مؤاتية لإقامة ديمقراطية دائمة.

ففي افريقيا، وبالرغم من الجهود التي بذلتها حكومـــات عديدة لتطبيق برامج التكيف الهيكلي، ظلت الحالـــة الاقتصاديـــة والظروف الحياتية لشعوبنا صعبة. واعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينـــا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بالترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وفتـــح الطريق أمام التعـــاون الدولي للنهوض بكافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

ويعتقد وفد بلدي أن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يولي اهتماما خاصا للحالة المحددة للديمقراطيات الوليدة، لأن تعزيزهما ضمانة للسلم والأمن، وهما ضروريان لتحسين رفاه شعوبها وبالتالي رفاه المجتمع الدولي برمته.

وإن على الديمقراطيات الوليدة التي ما زالت هشة مواجهة الآثار الضارة الناجمة عن الحالة الاقتصادية غير المؤاتية، وتدابير التكيف الهيكلي الشديدة، والمشكلات المتصلة بالدين والتوترات الاجتماعية والسياسية. وهذه الحالة تترك أثرا سلبيا على العملية الديمقراطية بكاملها.

وإن تعزيز عملية الانفتاح الديمقراطي وإضفاء الطابع الليبرالي على الاقتصاد التي بدأت في العديد من البلدان النامية تتطلب دعم المجتمع الدولي، لأنه لا يمكن قيام ديمقراطية حقه دون التنمية. ولذلك يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليقترح إنشاء صندوق خاص لدعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فالديمقراطية بحاجة الى بيئة آمنة ومستقرة لكي تزدهر. وفي العديد من المناطق ما زال السلم والأمن الدوليان يتعرضان للخطر الشديد جراء عدم الاستقرار الذي تسببه الصراعات المحلية، مما يؤدي الى ازدياد أعداد اللاجئين وكما تسببه المسائل الدينية التي تتزايد أهميتها. ويطالب وفد بلادي المجتمع الدولي برمته القيام بمزيد من التعبئة لمواجهة هذه الحالة الخطيرة.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن عدد مقدمي مشروع القرار A/49/L.49 يشهد على اتساع نظام عملية استعادة الديمقراطيات وتشكيل الديمقراطيات الجديدة وأهمية تلك العملية ومداها العالمي. وكانت بيلاروس من بين مقدمي مشروع القرار هذا.

إن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ظاهرة جديدة نسبيا في المجتمع الدولي. فالسرعة التي تجري بها عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي فاجأت المجتمع الدولي الى حد ما. إننا نفتقر الى آلية مدروسة على النحو المناسب لإرساء قاعدة واضحة تتعلق باندماج هذه الديمقراطيات في الهياكل القائمة والهياكل التي أنشئت مؤخرا.

وفي الوقت نفسه، ليس بإمكان المرء أن ينتقد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة لأنها تفتقر الى الاستعداد للتكيف مع الوقائع الدولية القائمة. ففي هذا الإطار، أرسلت الدول المشاركة في مؤتمري ماناغوا ومانيلا برسالة واضحة الى المجتمع الدولي مفادها إنها مهتمة بالتعاون.

لكن ثمن الاندماج في هذه الهياكل الدولية الجديدة كثيرا ما يكون باهظا جدا لهذه البلدان التي يحق لها أن تتوقع مساعدة أكبر من الآليات الدولية المناسبة على الجهود التي تبذلها، ما دام هذا التكيف لصالح الجميع.

إننا، للأسف، لا نزال نلاحظ عدم كفاية نظام المساعدات الخارجية القائم لعمليات الاصلاح في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة عندما يقارن بالتكاليف التي تتكبدها تلك الديمقراطيات في المرحلة الانتقالية. وفي هذه الظروف، سرعان ما تنضب الاحتياطيات الاستقرار الاجتماعية فتفرض إجراء عمل عاجل منسق من جانب المجتمع الدولي بأسره.

إن منع حدوث انقسام جديد للعالم الى جزر أمنية منعزلة مزدهرة نسبيا ليست في الواقع سوى بقع في محيط عدم الاستقرار المتزايد في العالم، إنما يتطلب منع قيام تفجرات اجتماعية يمكن أن تطيح بجميع الانجازات الإيجابية التي أحرزت في السنوات الأخيرة. والجواب عن هذا التحدي القائم في عصرنا يتمثل في الدبلوماسية الوقائية في سياق دعم دولي عريض القاعدة للجهود التي تبذلها النظم الديمقراطية الجديدة والمستعادة.

والنظم الديمقراطية الجديدة الموجودة فعليا في كل مكان تواجه التحدي المشترك المتمثل في كفالة العمليات السلمية للتحول السياسي، وإنشاء وتعزيز المؤسسات والمعايير الديمقراطية الداخلية، وإعادة التكيف الهيكلي بمرافقة تحولات اقتصادية موجهة اجتماعيا، ومدعومة بنظام من التدابير والضمانات من أجل العدالة الاجتماعية في المجتمع.

إن العملية الانتقالية، في حالات عديدة، مؤلمة وتؤدي في بعض الأحيان الى اندلاع أعمال عنف واضطرابات، مما يفضي الى اختلال أسس الحياة الاقتصادية والقيم المقبولة عموما ويزيد من سوء المشاكل الدولية والمحلية. ونظرا لعدم إمكانية الفصل بين عمليتي التنمية ونزع السلاح، فإن تجربة بعض البلدان تشير بصورة نمطية الى نتائج مخيبة للآمال في تحويل الانتاج العسكري وتخفيض الأسلحة لأن الامتثال للالتزامات الدولية في هذا الميدان لا يحول سوى موارد ضئيلة عن تلك التدابير لتسخيرها للقيام بمهام ملحة للتنمية الاقتصادية.

إن بيلاروس وبعض البلدان الأخرى التي تمر نظمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية، هي التي تواجه هذه المشكلة بحدة. ومن الصعب أن نفسر لشعبنا لماذا تستخدم مرافق الطاقة المكثفة في تدمير التكنولوجيا العسكرية بينما تغلق مصانع أخرى أبوابها بسبب الافتقار الى مصادر الطاقة.

إن نجاح عمليات الانتقال تعتمد طبعا على البلدان التي تتأثر بها الى أبعد حد. ولكن هذا النجاح يعتمد أيضا على إظهار تضامن فعال من جانب جميع البلدان الصناعية المتقدمة النمو الطليعية، والبلدان النامية والبلدان التي تمر نظمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية. وبما أن إيجاد اقتصاد عالمي سليم وحيوي يعتمد على جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، فإن فشل التحولات الاقتصادية سيفضي حتما الى انهيار المؤسسات الديمقراطية. وحيث أنه لا توجد منزلة وسطى في هذه العملية، فسرعان ما سيتطلب ذلك العودة الى المواجهة السابقة، بما يترتب عليها من جميع الآثار المحلية والإقليمية والدولية. وهناك مجموعات معينة من البلدان ترى إمكانيات مختلفة في هذا التسلسل للأحداث.

لقد طلب الى الأمين العام بطرس بطرس غالي في اجتماع بودابست الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يناشد البلدان الصناعية المتقدمة النمو الطليعية في أوروبا التي ربطت مستقبلها بعوامل اقتصادية بحتة عدم تجاهل مسألتي الاستقرار الاقتصادي والأمن ولقد أكد إعلان ماناغوا وخطة العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على عدم إمكانية الفصل بين السلم والديمقراطية والتنمية وبين المصلحة العليا لهذه المجموعة من البلدان، على الرغم من تفاوت حالاتها الفردية، في تحرير التجارة الدولية، وتوسيع الاستثمار والدعم المالي لبرامج اقتصادية جديدة، وحل مشاكل المديونية الخارجية.

إن الديمقراطية عامل قوي للتغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي، ولكن هذا التغيير يواجه التحديات المؤلمة الناجمة عن الانقطاع الجذري عن سبل الحياة التقليدية لملايين الناس، ويتطلب إنشاء نظام الدولة الأولى بالرعاية للنظم الديمقراطية الجديدة والمستعادة في عدد من مجالات النشاط الأساسية. ويمكن تعويض هذه البلدان عن الخسائر التي تكبدتها في توسيع طاقتها التصديرية، عن طريق توسع نظام الدولة الأولى بالرعاية في التجارة، والتخفيف من عبء ديونها إذا رغبنا في أن تنضم الى واحات الازدهار الاقتصادي في العالم.

وإذا أردنا أن نكون رأيا عن طريق عدد المشاركين في مؤتمر ماناغوا ـ ٧٤ بلدا، أو نصف المجتمع العالمي تقريبا، لأمكننا القول دون مغالاة أن استدامة التنمية في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ستقرر استدامة العملية برمتها المتمثلة في تقريب الكوكب بعضه من بعض عشية الألف الثالثة للحضارة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يمكن لدراسة أشكال المساعدة الممكنة من جانب الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة أن تيسر لنا، فيما نأمله، التوسع في التوصيات اللازمة لتطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

ولا يسع المجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يتجاهل الطبيعة الخصوصية للعمليات الناشئة في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وجه التحديد. إن السعي الى إيجاد سبل لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من جانب الأمم المتحدة سيتيسر بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، المقرر عقده في بوخارست عام ١٩٩٦ والذي تزمع بيلاروس أن تضطلع فيه بدور نشط.

ختاما، أود أن أعرب عن ثقتي بأن مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من المهم جدا لبلدي أن تنظر الجمعية العامة في البند المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن نؤمن بأن موضوع الديمقراطية وتعزيزها والتنمية ذو أهمية كبرى للمنظمة، وشيلي تعتبره موضوعا ضروريا. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل الصلة الواضحة بين الديمقراطية والسلم واحترام حقوق الإنسان، وهي أهداف بالغة الأهمية للمنظمة.

أود أن أشير بصورة خاصة الى إحدى هذه الصلات، ألا وهي الصلة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فلا شك أن النظام السياسي الذي يوفر أفضل الضمانات باحترام تلك الحقوق هو النظام الديمقراطي الذي يتأصل فيه احترام القانون. وفي النظام الديمقراطي، لا بد للقادة وأجهزة الدولة والشعب أن يعملوا ضمن حدود القانون. فهناك محاكم مستقلة وآلية قضائية فعالة يمكن اللجوء إليها، حيث يمكن البت في الأمور عندما تنتهك الحقوق الأساسية بأعمال تقوم بها الدولة نفسها، أو نتيجة فشلها في القيام بعمل ما إزاءها. لهذا السبب ولغيره من الأسباب، يتصف دعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بأهمية خاصة، وينبغي أن ينخرط فيه المجتمع الدولي بأسره.

الديمقراطية، مع ذلك، لا يمكن فهمها كمجرد ممارسة دورية لحق انتخاب سلطات سياسية من خلال انتخابات حرة وناخبين مطلعين. فبلدي يؤمن بأن هذه العناصر ضرورية ولكنها بحد ذاتها ليست كافية. والنظام الديمقراطي الحقيقي يتعزز عندما يتجاوز الشكل ليحتضن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وبدون ذلك التفاعل المتجانس لا يمكن للنظام الديمقراطي أن يظل مستقرا على مر الزمن ومتحررا من الضغوط الاجتماعية.

هذه هي العوامل التي ينبغي أن تعطى الاعتبار على سبيل الأولوية لدى وضع سبل ووسائل دعم الديمقراطيات الجديدة البازغة أو البلدان التي يجري فيها الآن تعزيز النظام الديمقراطي.

وكما قلنا، بما أن الديمقراطية عنصر معزز للاستقرار والاعتدال في العلاقات ليس بين الدول فحسب بل أيضا داخل الدول ذاتها، فينبغي أن تحتل مكان الصدارة في اهتماماتنا. وفي هذا السياق العام، اشتركنا في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في مانا غوا. ونود أن نشكر حكومة وشعب نيكاراغوا على جهودهما وتنظيمهما لذلك الحدث الهام.

وبنفس الروح، سيواصل بلدي الاسهام في جميع الجهود التي يمكن أن تدعم الديمقراطيات الجديدة.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جمهورية البوسنة والهرسك أحد المقدمين المتحمسين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.49. فنحن نؤمن بأنه سيساعد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على الوفاء بتطلعاتها، فضلا عن توفيره بعض الإلهام للديمقراطيات الراسخة.

ولقد تكون الديمقراطية والحرية هما الحالة الطبيعية للبشرية لكنها، كما توضح تواريخ بلداننا، ليست بأية صورة الحالة المألوفة للبشرية. لقد كان علينا أن نضحي وأن نكافح لكي نظفر بمركزنا الحالي. ويتجلى أصدق التزام بالديمقراطية والحرية في الجهود اللامتناهية من أجل الإعمال الكامل لحقوق وحريات الفرد وتعزيز مثابرة المجتمع والدولة في الدفاع عن هذه الحقوق والحريات.

إن هذا يعني اليقظة ضد قوى الاستئثار بالحكم من الداخل والاحتراز السليم من السيطرة والعدوان الأجنبيين. ومعظم هذه المسؤوليات تقع على أممنا ذات السيادة كل بمفردها، ولكن من المعترف به ومن الصحيح أيضا أن الالتزام المتبادل بالأمن الجماعي ومقاومة العدوان الخارجي يقلل من الأخطار النابعة من الداخل التي تهدد مؤسساتنا الديمقراطية وحرياتنا.

إن الأخطار الحقيقية والمتصورة يمكن أن تستغل بل وقد استغلت على مدى التاريخ لكبت الحريات الفردية وتشجيع العصبية القومية المتطرفة بل والفاشية وتخويل السلطة لقوى الاستئثار بالحكم من الداخل. إن الديمقراطية هشة ويمكن أن تتعرض للخطر بسهولة بفعل بيئة وخيمة يتفشى فيها الخوف من القوى الأجنبية.

والأمم الصغيرة كما هو معلوم جيدا من واقع الخبرة، هي الأكثر تعرضا للتهديد الخارجي، ولكن بمجرد إزالة ذلك التهديد أو الحد منه فإن الديمقراطية والحرية تنتعشان مرة أخرى. إننا، الدول ذات السيادة، نلتقي معا داخل المؤسسات الدولية بغية الحد من التهديدات المحتملة عن طريق مبدأ الأمن الجماعي.

ومع ذلك فإن التطبيق الانتقائي لنظام الأمن الجماعي واتفاقيات جنيف واتفاقية إبادة الأجناس يحول النظام بأكمله من أداة للشرعية والنظام والسلم الى آلية للسيطرة والامبريالية الجديدة ـ وهذا هو الخطر ذاته الذي نريد جميعا تجنبه.

إن مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تطبق باحترام وامتثال دقيقين وكاملين حتى تكون فعالة. إن احترام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد وأعراف القانون الدولي لا تقويضها أو إلغاءها، هو الذي يهيئ ظروف التطور الديمقراطي.

وينبغي ألا تكون هناك دول "أقل تميزا" أو "أكثر تميزا" فيما يتصل بالالتزامات والحقوق الناشئة عن العضوية في الأمم المتحدة والالتزام بميثاقها. إن الاحترام الانتقائي أو النهج الانتقائية لا تؤدي إلا الى اندلاع الأعمال القتالية والحروب العداونية. ويشهد التاريخ على أنه في كل حالة لم يحترم فيها المجتمع الدولي أو يدعم هذه المبادئ فإن العالم واجه الكوارث والفظائع.

وهذه، مع ذلك، هي الظروف المفروضة على بلدي، البوسنة والهرسك - البلد الذي ولد من الرغبة الديمقراطية للشعب في الاستقلال عن نظام رفض قبول الاتجاهات الديمقراطية في المنطقة وكرس نفسه لأشرس الممارسات الاستبدادية.

وبعد عامين ونصف لا يزال تصميم حكومتي وشعبي على العيش في مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق تصميما لا يتزعزع. ووفقا للقول المأثور، "إنك لا تعرف حسن الشيء من رداءته حتى تجربه". وفي أراضي اتحاد البوسنة والهرسك - على الأقل في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة - تبذل جهود مصممة من أجل السير على المعايير الديمقراطية. فالذين ينتهكون حقوق الإنسان يقدمون للمحاكمة. ولا تزال حرية الصحافة ووسائط الإعلام تترعرع، بل في الواقع تشجعها الحكومة على الرغم من مناخ الحرب والحصار. والمقرر الخاص المعني بانتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة يحيط علما في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/54)، بأن

"الحقوق يحميها الدستور (دستور الاتحاد) بما في ذلك تلك الحقوق المعترف بها حاليا في القانون الدولي لحقوق الإنسان وغيرها من القوانين التي لم تحظ بالاعتراف الدولي الكامل. كذلك هناك إشارة محددة عن اتفاق للحقوق من شأنه أن يعكس تماما آثار ممارسة "التطهير العرقي" ... كما ينص الميثاق على إمكانية وزع عمليات دولية لرصد حقوق الإنسان في منطقة الاتحاد".

هنا تود حكومتي أن تعرب عن تقديرها الكبير لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الموزوعين في اراضي الاتحاد الذين يساعدون حكومتي وأجهزتها المحلية في تطبيق تلك المعايير.

وما هي جهود صرب بالي في مجال الديمقراطية؟ مرة أخرى، أقول إنك لا تعرف حسن الشيء من رداءته حتى تجربه. لقد جعلوا من المغتصبين والقتلة أبطالا. إن الصحفيين الأجانب، ناهيك بموظفي الأمم المتحدة والصليب الأحمر، يمنعون باستمرار من مباشرة أعمالهم في المناطق المحتلة. ويذكر تقرير هيئة هلسنكي لرصد حقوق الإنسان عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤:

"في شهر تموز/يوليه من هذا العام، زادت سرعة الحملة الرامية الى طرد الأشخاص من غير الصرب من المناطق التي يسيطر عليها الصرب البوسنيون في شمالي البوسنة. وهذه الحملة مستمرة في المناطق التي مافتئت تخضع منذ فترة طويلة للسيطرة المطلقة للصرب البوسنيين، والواقع أنه لولا تلك السيطرة لما كان من الممكن استمرار التطهير العرقي المؤسسي الشامل ... <> لهذا السبب فإن هذه السيطرة تشكل حجة مضادة قوية للحجة التي يسوقها مسؤولون رفيعو المستوى وقادة دوليون آخرون حيث يزعمون أن انتهاكات حقوق الإنسان ستقل بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل".

وعلى الرغم من الدليل الدامغ الذي أوردته توا على لسان المقرر الخاص وهيئة هلسنكي لرصد حقوق الإنسان، فإن أولئك المناط بهم إحلال السلم في جمهورية البوسنة والهرسك ما زالوا ينتهجون سياسة معاملة الضحية والمعتدي معاملة متساوية. وكأن الضحية والمعتدي متساويان في التزامهما بالديمقراطية. إن فريق الاتصال يلعب بفكرة السماح لصرب بالي بالاتحاد مع الذين يرعونهم في بلغراد. ماذا نقول لشعبنا عن هذا التطور؟ هل نقول له إن نضاله من أجل الديمقراطية بلا جدوى؟ لقد بات من الواضح بشكل متزايد أن بعض أعضاء المجتمع الدولي يريدون لنا جميعا أن نموت. أو هل ينبغي أن نقول لشعبنا عن الأمهات المغتصبات والأطفال المشوهين إن الذين اقترفوا هذه المفاسد

اقترفوها توخيا للديمقراطية؟ الواقع أن البعض يرغبون في إعلان هذا الكذب على أنه صدق. ونحن البوسنيين نسأل أنفسنا: لماذا ينكر علينا حلمنا الديمقراطي؟ هل نحن لا نستحق الديمقراطية؟ وهل هناك صفة في طبيعتنا أو تراثنا تجعلنا لا نستحق تحقيق أحلامنا؟

والمناورات الأخيرة التي تقوم بها النظم الديمقراطية الراسخة لفريق الاتصال توحي بأنها نسيت كفاحها الذاتي من أجل الديمقراطية. ونحن نتساءل إذا كانت الديمقراطية "الجديدة" لفريق الاتصال قد فهمت تماما ما هو ديمقراطي وما هو غير ديمقراطي لأنها تختار، على نحو متزايد، أن ترتبط مع مصالح المعتدي بدلا من مصالح الديمقراطية البوسنية المولودة حديثا. وتعبير "الديمقراطية" في البوسنة أسيئ استعماله الى درجة أن مجرمي الحرب يسيل لعابهم الآن لاحتمال الاحتفال بأعياد ميلادهم في دولة مستقلة، صافية العرق. وهذا الحلم المضلل لن يتحقق إلا إذا سمح البوسنيون وفريق الاتصال بتحقيقه. ولن يسمح البوسنيون بتحقيقه.

وتفتخر جمهورية البوسنة والهرسك بأنها أصبحت عضوا في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والخبرات التي يتمتع بها جميع أعضائه قيمة للغاية، وينبغي إيلاؤها الاهتمام الذي تستحقه. ولهذا الغرض، سنواصل استرعاء انتباه المجتمع الدولي الى كفاحنا من أجل الديمقراطية. وسنبقى ملتزمين بالديمقراطية، ولن نتخلى عن كفاحنا العادل. وعندما نحقق هدفنا - وسنفعل ذلك بالتأكيد - لن نتخلى عن الذين يستمرون في كفاحهم، لأننا تعلمنا دروسا عديدة على الطريق نحو الحرية والديمقراطية. ولعل أهم درس من تلك الدروس هو الحاجة الى الحيوية والنشاط في مواجهة الخذلان.

السيد م. م. رضا الكريم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بإدراج البند ١٥٩ في جدول أعمال الجمعية العامة ويؤيده بالكامل. إننا نعتقد أن هذ المبادرة حسنة التوقيت وضرورية، وهي تتعلق بموضوع يتطلب إمعانا في النظر، وتركيزا، وعناية مستمرة.

لقد سرت بنغلاديش للمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه، ولأن تكون بالتالي طرفا في إعلان وخطة عمل ماناغوا المعروضين علينا الآن. وأغتنم هذه الفرصة لأسجل مرة أخرى تقديرنا العميق وشكرنا للرئيسة فيوليتا باريوس دي شامارو وحكومة نيكاراغوا وشعبها على مبادرتهم وتفانيهم وجهودهم الدؤوبة، الأمر الذي يسر عقد هذا المؤتمر ونجاحه نجاحا بارزا.

ولا أعتزم أن أشير مرة أخرى الى الزخم الذي تولد نتيجة لمؤتمر ماناغوا، فهذا بين بذاته. إلا أنني أود أن أسلط الضوء على السؤالين الرئيسيين اللذين ما زالا في جوهر القرارات المتخذة وهما: "لماذا الديمقراطية؟" و "الديمقراطية الى أين؟".

وفي الإجابة عن سؤال "لماذا الديمقراطية؟" يمكننا أن نلخص الحالة بالقول إن الديمقراطية تحتضن العناصر الرئيسية للمشاركة الشعبية أو المشاركة التي يكون الشعب محورها، والتعاقب السلمي للحكومات والشرعية السياسية، والخضوع للمساءلة والشفافية. والمعترف به على نحو واسع النطاق اليوم أن الديمقراطية قابلة للحياة ليس لأنها تختار دائما أفضل الحكومات، بل لقدرتها الأساسية على إزالة الحكومات السيئة سلميا.

وفي جوهر الديمقراطية والتعدد السياسي الملازم لها تكمن ضمانات أساسية معينة تعزز سيادة الشعب، وقيمة الفرد وكرامته، وحكم القانون، والاحترام الكامل لحقوق الانسان الأساسية وحمايتها، وفوق ذلك كله السعي السلمي الى التنمية البشرية. فالديمقراطية إذن مرادفة للسلم والاستقرار، وهي توفر الصلة الفعلية بين التنمية وحقوق الانسان. أما الأوتوقراطية فهي، كما يؤكد عليه إعلان ماناغوا، غير قادرة على أن تثمر التزاما بالسلم، ولا يمكنها أن تصمد أمام تبادل الآراء الحر. وبالتالي تظل حرية الصحافة وحرية الكلمة معقلي الديمقراطية وأسمى تعبير عن إرادة الشعب.

وفي إجابتنا عن سؤال "الديمقراطية الى أين"، يجب أن نتذكر أن ثمة جانبين لهما الشأن الأكبر هما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

داخليا يتعين، إبراز أن الديمقراطية، مثل التنمية، عملية يجب إدامتها. والديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها. فهي ليست حالة جامدة وإنما حيوية فهي عملية مستمرة يجب إعادة تجديدها وتنشيطها بلا انقطاع.

ولا يسع النظم الديمقراطية الناشئة ولا الراسخة أن تتهاون، لا سيما في وجه القوى المنتشرة دائما المعادية للمجتمع والديمقراطية، وأوجه الضعف التنظيمي تعني أن تعزيز قدرة المؤسسات المركزية والتعويل عليها وسلامتها يستغرق زمنا طويلا. ويتعين للثقافة الديمقراطية أن تنمو وتتعزز لتحتضن التقاليد والتجارب، وكذلك تفكيرا وسلوكا عريضي القاعدة قائمين على الحلول التوفيقية والتفاوض.

إن المستويات العالية للفقر والبطالة، وانعدام العدالة التوزيعية والاضطراب الاجتماعي الناجم عن التباينات بين الطوائف والثقافات والأقليات، والمصالح الراسخة القوية التي يتعين احتواؤها، لا تزال تشكل حواجز يجب التصدي لها باستمرار وفي وقت واحد. والسمة المميزة للديمقراطية هي اليقظة المتواصلة للتغلب على مواطن الضعف التي تم اكتشافها. وفي الوقت نفسه، يجب على المرء ألا يغفل الحاجة الى أن يكون حذرا لكفالة ألا تعتبر الديمقراطية مرادفة للحرية التي يساء استعمالها، وللفوضى.

وخارجيا، يبقى من الأقوال المأثورة، حسبما أكد الأمين العام، أن الديمقراطية مهمة بين الدول مثلما هي مهمة داخل الدول. ومما يثير السخرية بصورة خاصة أنه في الوقت الذي يتصف فيه المجتمع العالمي بـ "انتصار" الديمقراطية تواجهنا أيضا حقيقة تزايد الانعزالية وتهميش مصالح العالم الثالث. فيتحتم إذن التأكيد على أن إدامة الديمقراطية والتنمية داخل الدول ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوسع في نشر الديمقراطية وايجاد بيئة اقتصادية مشجعة بدرجة أكبر بين الدول على جميع المستويات في النظام الدولي.

وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية هو الأساس الوحيد لبناء الدعم والاحترام المتبادلين بين الدول. وقد قال الأمين العام،

"وفي هذه الحقبة الجديدة، حيث المعلومات والمعرفة والاتصالات والتفاعلات الثقافية أمور جوهرية للنجاح الاقتصادي والاجتماعي، لا ينبغي النظر الى الديمقراطية باعتبارها فقط أحد المثل التي نسعى اليها أو أنها مجرد حدث من الأحداث، بل بوصفها أيضا عملية مستمرة لازمة لتحقيق التقدم الملموس. ذلك لأن الديمقراطية توفر الطريق الوحيد المستدام وطويل الأجل الذي يؤدي الى تنمية ناجحة."(A/48/935، الفقرة ١٣٧)

وبنغلاديش تؤيد وتدعم بالكامل فحوى رسالة ماناغوا وهي أن العملية الديمقراطية والتقدم في بلداننا ينبغي ألا يحدثا في عزلة، بل يجب أن يتوفر لهما سبيل الاتصال والاحتكاك على نحو متواصل.

والعناصر التي أبرزتها ناجمة عن خبرتنا الذاتية. فلقد قامت رئيسة وزراء بنغلاديش، وهي تتكلم في مؤتمر البرلمانيين الدوليين في داكا بعد انتخابها بوقت قصير، بالتأكيد على هذه النقطة بالكلمات التالية:

"الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم. الديمقراطية نظام اجتماعي ونمط حياة. وتقاس الديمقراطية بمقدار الحرية الذي يحظى به أكثر مواطنيها ضعفا. ولتعزيز قاعدة الديمقراطية، ليس هناك بديل عن تحسين ظروف الانسان العادي. إن البشر يشكلون قوة الدفع الرئيسية للتنمية."

بالنسبة لنا في بنغلاديش لم يكن خيار الديمقراطية قائما أساسا على معارضتنا الشديدة لأي شكل من أشكال الفاشية. إن النظام الاستبدادي السابق كان مصيره العزل والفشل النهائي. وهو، بعد أن فقد كل شرعية، أصيبت سياساته بالشلل. وفشلت الجهود لتخطي سلطة الشعب. والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي شوهت لتعكس أهواء الصفوة الحاكمة والرغبة في الاحتفاظ بالسلطة، أيا كان الثمن، جرت تعريتها. إن الحرمان الشامل جرى تمويهه بمشاريع براقة وكانت النتيجة الحتمية انعزال الحكومة عن الشعب.

لقد تكررت تجربتنا في بلدان كثيرة، الواحد تلو الآخر. والأسطورة القائلة بأن الأنظمة المستبدة وحدها هي التي يمكنها أن تكفل الكفاية وتتخذ الخطوات الحاسمة انهارت. ومن الواضح الآن أنه بغير مشاركة الجماهير في صنع القرارات، وبغير المسؤولية والمحاسبة والشفافية التي تحققها الديمقراطية، لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والقيم والأولويات الأصيلة لأي مجتمع.

بالنسبة لبنغلاديش، كان الطريق الى الديمقراطية عملية صعبة ومؤلمة. ومع هذا جرى تحصينها في السنوات الأربع الماضية بمنجزات ملموسة. لقد

مكنتنا المقاومة العنيدة، وحركة الجماهير، والاتفاق بين جميع الأحزاب على إستعادة الديمقراطية، من أن نستعيض عن ديكتاتورية محصنة بحكومة مؤقتة تخضع تماما لأحكام دستورنا، تضطلع بمهمة وحيدة - مهمة إجراء الانتخابات الديمقراطية. وكانت الانتخابات، التي عقدت في الفترة الزمنية الدستورية وهي ٩٠ يوما، اعترافا عالميا بأنها نموذج مثالي للتعبير الديمقراطي. لقد اعتقد كثيرون أن الحكومة الجديدة ستسعى الى اكتساب مزيد من السلطة. ومع هذا تم، وعن طريق إجماع بين جميع الأحزاب، تنفيذ انتقال تاريخي ابتداء من المستوى الرئاسي الى مستوى نظام الحكم البرلماني. وقد أقر استفتاء على مستوى الأمة كلها هذا التغيير.

لقد أصبح البرلمان نقطة تركيز جهود الأمة كلها نحو التطوير. لقد سعى سعيا حثيثا الى ضمان الرقابة وتحقيق التوازن بين السلطات، وهو يعمل محفزا للخضوع للمساءلة الإدارية والشفافية، ويعزز حكم القانون ويعزل الإساءات الى حقوق الانسان وتشويهها وينظر فيها. ومنذ ذلك الوقت، بذلت الجهود لضمان أن يكون تتابع الحكومات عن طريق انتخابات تعقد بأسلوب عادل محايد وسلمي. إن الحكومة تلتزم التزاما صارما بالحفاظ على جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض وتعزيزها، مع أقصى قدر من المرونة في إطار البارامترات التي يضعها دستور بنغلاديش.

لقد أكدت خبرتنا بعض الحقائق الواضحة. بغير الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إمكانيات الشعب لإحراز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وحقوق الانسان تصبح عديمة المغزى في وجه القيود الشديدة التي يفرضها الفقر والجوع والأمية والمرض.

بالنسبة لبنغلاديش، لا يزال الكفاح ضد الفقر والخطوات المتخذة لإطلاق النمو تمثل التحدي الأول لتحقيق ديمقراطية مستدامة. لقد بذلت جهود متضافرة لتوفير مناخ لسياسة عامة تمكننا من التحرك صوب حرية الاقتصاد السوقي. إن استراتيجيتنا الأساسية تدور حول تنمية الموارد البشرية، وهذا مفهوم يتضمن مشاركة الشعب، وتخفيف الفقر، ونموا بيئيا داعما ونهوضا بحقوق الانسان ورفاهيته. إن هدفه الرئيسي هو نقل المحرومين والمعوزين من هامش التنمية الى مركزها.

لقد تحققت مكاسب هامة متزايدة. إننا على عتبة تحقيق اكتفاء ذاتي للغذاء؛ وخفت حدة الفقر التام؛ وزادت نسبة التعليم؛ ومدت خدمات الرعاية الصحية الأولية الى مستوى القرية؛ وتحققت أوجه التقدم في احتواء النمو السكاني وفي برامج التحصين من الأمراض؛ واتخذت تدابير هامة للحد من التدهور البيئي واحتواء الأثر المدمر للكوارث الطبيعية المتوقعة؛ ويجري تعزيز التشريع الاجتماعي لحماية حقوق المرأة، والأطفال، والأقليات والمحرومين؛ وارتفع الدخل الفردي العام، وانخفض التضخم وقامت قاعدة اقتصادية كبيرة قادرة على استدامة النمو الذي وصل الى معدل راهن هو ٤,٥ في المائة.

أود أن أقول في الختام أن الديمقراطية تتطلب عملا شاملا، وطنيا بالاشتراك مع المجتمع العالمي. وبنغلاديش تؤيد تماما مشروع القرار A/49/L.49 المعروض الآن على الجمعية، ويسرها أن تكون أحد مقدميه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ١٧٧/٤٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد البعثة المراقبة لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): اسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم الشكر لحكومة وشعب نيكاراغوا على استضافتهما المؤتمر الثاني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في ماناغوا، وعلى دعوتهما لنا للمشاركة في أعمال ذلك المؤتمر. واسمحوا لي أيضا بأن أتوجه بالتقدير لحكومة وشعب رومانيا لعرضهما استضافة المؤتمر الثالث.

يمر الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية بمرحلة انتقالية من التحرر الوطني الى بناء مؤسسات الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أسس ديمقراطية. إن تجربتنا في المرحلة السابقة في منظمة التحرير الفلسطينية سوف تؤثر بلا شك على مسار الأمور في المستقبل ونحن فخورون بالطابع الديمقراطي لتلك التجربة على الرغم من الوضع الخاص لمرحلة التحرر الوطني.

إن منظمة التحرير الفلسطينية بطبيعتها تمثل مظلة وهيكلا يجمع العديد من التنظيمات والقوى

والأحزاب السياسية. ولقد كان قرار العمل على أساس التعددية السياسية واحترام حرية الرأي وديمقراطية العلاقات الداخلية أهم قرار تم اتخاذه في التجربة الفلسطينية في مرحلتها المعاصرة. الى جانب ذلك، فقد كرست التجربة الفلسطينية العديد من العناصر الهامة للديمقراطيـــة وفي مقدمتها حرية التعبير والانتماء، وحرية الصحافة، وتدعيم التسامح السياسي والديني، وتكريس مبدأ الانتخابات على المستويات المختلفة كممارسة شعبية، والغياب الكامل لأساليب القمع أو الممارسات غير القانونية.

لقد نجح الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني - على قاعدة احترام الرأي الآخر، واتخاذ القرار بشكل ديمقراطي - في تجنب أية مواجهات داخلية بالرغم من الظروف الصعبة والعوامل الخارجية التي عملت ضد مصالحن الوطنية. والآن، وبعد التوصل في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط الى إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، فإن شعبنا الفلسطيني يواجه الآن تحدي البناء في المرحلة الانتقالية نحو الحل النهائي الذي يجب من وجهة نظرنا أن يشمل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

في هذه المرحلة الانتقالية نحن نعتقد أن المسألة المركزية هي الأساس الديمقراطي لعملية البناء. وفي القلب مـــن هذا إجراء الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية في المناطق الفلسطينية بحيث يشارك فيها جميع الفلسطينيين بكل انتماءاتهم وتياراتهم السياسية. ومن الهام أن تؤدي هذه الانتخابات الى الشكل السليم للحكم الديمقراطي وهو الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. إننا نود التأكيد هنا على حق جميـــع المواطنين بمختلف انتماءاتهم للقوى السياسية الفلسطينيـــة في المشاركة في الانتخابات، حتى تلك التي تتبنى وجهـــة نظر مخالفة لعملية السلام، طالما التزمت هذه القوى بالقانون والتزمت بتحقيق أهدافها في إطار المجتمع الفلسطيني بالوسائل السلمية.

إن انجاز الانتخابات الفلسطينية العامة والمتفق عليهـــا في إعلان المبادئ يجب أن يتم بالطبع على أســـاس حر ونزيه وهذا يتطلب تنفيذ الجانب الاسرائيلي لالتزاماته التعاقدية المتفق عليها في إعلان المبادئ. وفـــي مقدمتها انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي من المناطق المأهولة بالسكان، أي من المدن والقرى والمخيمات، حتى يتسنى لشعبنا المشاركة الحرة في العملية الانتخابية. ويتطلب ذلك أيضا إشرافا دوليا مناسبا على العملية الانتخابية. وفي هذا المجال فإن الأمم المتحدة يمكن ويجب أن تلعب دورا أساسيا في دعم إجراء هذه الانتخابات بشكل سليم وصحيح. إن هذه الانتخابات سوف تمثل أساس البناء الديمقراطي الفلسطيني الى جانب احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للمواطن الفلسطيني.

إن قيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني سوف يصب حتما في صالح تدعيم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم. إننا سوف نتعلم من تجربتنا ومن أخطائنا ومن تجارب الديمقراطيات الأخرى في العالم، ونحن مقتنعون بأن نجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية سوف يسهم بلا شك في التوصل الى السلام العادل والدائم في منطقـــة الشرق الأوسط وفي تعزيز هذا السلام.

الرئيس (ترجمـــة شفويـــة عـــن الفرنسية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة بهذا البند.

أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت من مقدمي مشـــروع القـــرار A/49/L.49: بنغلاديش، وتركيا، وقيرغيزستان، والولايات المتحدة الأمريكية.

تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/49/L.49.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.49؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.49 (القرار ٤٩/٣٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يودون تعليل تصويتهم بشأن القرار الذي اعتمد توا، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جانغ جون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): نيابة عن الوفد الصيني، أود أن أعلن أن الوفد الصيني لم يشارك في اعتماد مشروع القرار A/49/L.49. ويطلب

وفد بلدي أن يسجل موقفه في المحاضر الرسمية للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٥٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعلن أنـــه فيمـا يتعلق بالبند ٣٧ من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، ستنظر الجمعية العامة في جميع مشاريع القرارات المقدمة بموجب البند ٣٧ من جدول الأعمال والتي لم تبت فيها بعد يوم الثلاثاء ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، صباحا.

ولعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية في جلستها العامة الرابعة والسبعين، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، بتت في ستة مشاريع قرارات قدمت في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠